علم اجتماع اللغة

تأليف : توماس لوكمان

تعريب : د . أبو بكر أحمد باقادر

عرض وتحليل :

سعيد حسن بحيري

ليس من السهل فهم مقولة دي سوسير حول دراسة اللغة في ذاتها من أجل ذاتها إلا في الإطار الذي رسمه ؛ فإذا لم يكن فصل اللغة عن غيرها من العلوم بأمر جائز ، فإن إكراه اللغة على تقبل مناهج العلوم الأخرى ليس بالأمر الجائز أيضا ؛ فاللغة نظام مستقل من الرموز ، تتخذ في المقام الأول صورة صوتية منطوقة ومسموعة . وليست الكتابة ـ كما هو معروف ـ سوى محاولة لنقل الظاهرة الصوتية السمعية إلى ظاهرة كتابية مرئية . على أنه لم يُكتب لهذه المحاولة قدرٌ متساوٍ من التوفيق في كل اللغات . وقد مكن التطور الكبير في وسائل الاتصال من عودة السيادة للكلمة (المسموعة) المنطوقة ، فيما عدّ ثورة لغوية معاصرة .

وتعد اللغة أيضا ظاهرة غير مادية ؛ أي أن دراسة بنيتها يتوقف على ملاحظة آلاف الجزيئات المكونة للنظام اللغوي ، ثم تسجيلها ، ثم تصنيفها ، ثم إدراك العلاقة الكامنة بين هذه الجزيئات . وكان ذلك أيضا من أثر دي سوسير ، الذي رأى أن هذا النظام أو النسق يمثل كيانا مستقلا من العلاقات الداخلية ، التي يتوقف بعضها على بعض . وتحليل هذا الكيان يسمح لنا باكتشاف عناصر تربط بينها علاقات التبادل أو التقابل . وهي أيضا ظاهرة اجتماعية ضمن غيرها ؛ وهو مبدأ قرره دوركايم ، ونقله دي سوسير إلى نظريته اللغوية ، ورأينا مقابلة بين اللغة والكلام تقابل وجودين خاصين لدي دوركايم ، هما الجماعة والفرد . غير أن قضية التغير اللغوي ضرورية هنا ؛ فهو يبدأ عند فرد ما ، أي على مستوى الكلام ، فإذا وجد قبولا لدى الجماعة صار عرفا ، أي على المستوى الاجتماعي الذي يعني علم اللغة . وفي هذا فصل بين الدرس اللغوي وغيره من أشكال الدرس الأخرى .

وهكذا فإن هذه المبادىء أو الآراء تؤكد استحالة إمكان فصل تداخل الدرس اللغوي عن غيره ؛ فنظرية اللغة ـ في رأيي ـ نظرية مرنة ، استوعبت في مراحل عدة ، وجهات نظر فلسفية ومنطقية ونفسية واجتماعية وغيرها ، ولم يعد للدرس المنبت الصلة قيمة كبيرة ، وتراجع النظر ذو البعد الواحد ، وعلت أصوات الباحثين عن الإمكانات المختلفة والاحتمالات المتعددة . وليس من المستغرب إذن إيجاد صلات ظاهرة أو خفية بين آراء أرسطو أو همبولت أو دوركايم أو سابير أو دي سوسير أو هيلمسليف أو تشومسكي أو غيرهم . وقد نجحت أفكار همبولت بوجه خاص في تشكيل أسس نظريات لغوية عدة ، شديدة التباين ؛ فقد دعمت نظرية دي سوسير ، على الرغم من قيامها على أسس اجتماعية ، وشدت من بنيان نظرية تشومسكي ، على الرغم من ارتكازها على أسس عقلانية .

وهكذا فالعلاقة بين اللغة وغيرها من العلوم هي في الأساس علاقة تأثير وتأثر . وقد يصعب إثبات أشكال التأثير والتأثر ، ولكن قيمة ذلك تكمن في المتابعة التاريخية . أما التصور المقبول ـ في رأيي ـ فهو الحركة الدائرية التي تحكم هذه العملية ؛ فقد تشكل عدة أفكار اجتماعية ونفسية دعائم نظرية لغوية ما ، ثم تتطور هذه النظرية وتصل إلى درجة كبيرة من النضج ، وتعود فتؤثر مكوناتها ونتائجها في خلق لبنات نظرية اجتماعية جديدة . ولذلك لا يمكن فصل تلك الصلة بين علم اللغة والتخصصات الأخرى التي تستخدم هذه الأداة استخداما خاصا بأنها مواضع التقاء أو تماس ؛ إنه تفاعل خلاق ناتج عن تداخل أنسجة الفروع المختلفة وتشابكها إلى الحد الذي يتشكل معه نسيج واحد مشترك .

ويتمثل الربط بين اللغة بوصفها نظاما والجماعة المستخدمة له ، والمؤثرة فيه ، في إمكان إبراز أهمية الدراسة الاجتماعية للغة ، وفي الاهتمام بأبعاد تلك الصلة القوية وأشكالها في إطار علم أطلق عليه « علم اللغة الاجتماعي » أو « علم اجتماع اللغة » ، رصد فيه تعدد المستويات اللغوية في المجتمع الواحد ، أو تعدد اللهجات أو اللغات وتحديد مستخدميها ، أو الفروق اللغوية بين طبقات المجتمع ، أو أشكال التحول أو التغير أو الانتقال الاجتماعي وأثره على الاستخدام اللغوي ، وغير ذلك من أشكال الدراسة الاجتماعية للغة .

ويبدو أن الأساس الذي وضعه د . هدسون للفصل بين المصطلحين ، أعني

« علم اللغة الاجتماعي » . و « علم اجتماع اللغة » ، يتفق مع المضمون الذي عالجه لوكمان في كتابه ، وإن خالفه في المصطلح الذي اختاره المترجم ، فقد عرف هدسون المصطلح الأول بأنه « دراسة للغة في علاقتها بالمجتمع » ؛ فالمحور هنا هو اللغة ؛ أما الثاني فعرفه بأنه « دراسة المجتمع في علاقته باللغة » ؛ فالمحور هنا هو المجتمع لا اللغة ؛ وهو يوضح هذا المنحى بقوله : « ولذلك فإن قيمة علم اللغة الاجتماعي تكمن في قدرته على إيضاح طبيعة اللغة بصفة عامة ، وإيضاح خصائص محددة للغة بعينها »[١] ، ويرى أن الاختلاف بينهما ليس اختلافا فى العناصر[٢] ، وإنما في محور الاهتمام . ويستند ذلك إلى الاهمية التي يوليها الدارس للغة أو المجتمع ، وإلى مدى مهارته في تحليل البنية اللغوية أو الاجتماعية . ولكنه تراجع عن ذلك الفصل ، على الرغم من وضوحه وإحكامه وإثباته للمنطلقات الخاصة بكل دارس ؛ فدارس اللغة منطلق من خصائص اللغة وظواهرها وحقائقها ولكن دون فصلها عن المجتمع وبنياته وطبقاته وأشكاله وملامحه وميوله وأحداثه .

أما عالم الاجتماع فينطلق من الجزء الثاني الذي يعنيه في المقام الأول ، وإن كان يدرك أنه من الصعب أن نجد في خصائص المجتمع ما يمكن أن يكون أكثر تميزا لمجتمع من لغته ، أو يوازيها أهمية في الدور الذي تؤديه في عملية قيام المجتمع بوظائفه .

بيد أن الاتفاق في معالجة القضايا إلى حد ما يقلل من جدوى الفصل بينهما فصلا جادا ، وإن لوحظ توسع علم اجتماع اللغة وطرحه لقضايا خاصة ومعالجات منفصلة ليس لها مجال في علم اللغة الاجتماعي . وعلى الرغم من ذلك فقد انتهى إلى أن هناك قدرا كبيرا من التطابق بينهما يحول دون التميز الواضح ، واكتفى بما قدم من فصل بينهما في المصطلح والموضوع من الاهتمام ، مشيرا إلى أن محاولة الفصل بطريقة أكثر وضوحا مما قُدِّم تُعد محاولة غير مجدية[٣] .

ليس من شك في أن الاسترسال في جزئيات المفهوم يخرج بنا عن الهدف الأساسي من هذا التحليل ؛ ولكن المؤلف يدفعنا إلى التعرض لبعض المقولات اللغوية الجوهرية التي استخلصها هو نفسه ، ثم أعاد طرحها إلى جوار أفكار أخرى مبثوثة في علوم متداخلة مع علم اللغة ، رأي أن مكانها الصحيح أو الأجدر بها هو علم الاجتماع اللغوي ، ورأينا كثرة الإشارات إلى دراسات

اجتماعية جيدة ، وإلى غياب دراسات أخرى في مسائل عدة تصب في موضوعه مباشرة ، أو ندرتها ، وإلى سطحية مجموعة أخرى غير قليلة ، وجد أنها تحتاج إلى مزيد من التعمق .

ومن الجلي أن المؤلف قد تأثر بأفكار عدد من فلاسفة اللغة في بنية موضوع المقالة ، ومنهج المعالجة . ولذا نجد إشارات أو اقتباسات غير قليلة من أعمالهم ، وبخاصة فون همبولت ودي سوسير وسابير ومجموعة من علماء اللغة الألمان والأمريكان . غير أنه في أغلب المواضع كان عرض الأفكار الجوهرية يتسم بالاقتضاب والعجلة والغموض ، فلم نلحظ تعميقا لفكرة بعينها ، سوى الفكرة المركزية التي بنيت عليها المقالة ككل ؛ فقد صنعت في إطار وجهة نظر خاصة ، حددت الصلة بين علم اجتماع اللغة ، وهو المركز ، بغيره من العلوم التي تتداخل معه تداخلا عميقا أو هامشيا ؛ فنظرية اللغة وأفكارها وظواهرها وتطورها ـ مثلا ـ لا تدخل في موضوعه إلا بمقدار ما يراعي المرء الصلة الوثيقة بين اللغة أو الاستخدامات اللغوية وتأثيراتها المتبادلة ، أو العلاقة المتفاعلة بين اللغة ومستخدمها ، ورصد الأبعاد الاجتماعية والثقافية الناتجة عن ذلك التفاعل . هنا فقط تبرز ظواهر علم اجتماع اللغة بوضوح . ويسري الأمر ذاته على العلوم الأخرى فيما يختص بمسألة التداخل .

وتتكون المقالة من مقدمة تركز على الأصول اللغوية التي اعتمدت عليها الدراسة ، وأبرزت الصلة بين اللغة والمعرفة والثقافة والبناء الاجتماعي . وهي مقدمة مفصلة إلى حد ما (نعرض لها ونتوقف عند بعض أهم أجزائها ، فأناقش وجهة نظر المؤلف ، ثم أعقبها بتعقب دقيق ، مراقبا التطور التاريخي للمشكلة) ، ثم تلا ذلك صلب الموضوع ، فعالجه من خلال منظورين محددين هما المنظور الدياكروني(تاريخي / لاتزامني) والمنظور السنكروني (وصفي / تزامني) ،[٤] وختمها بحديث موجز عن الوظائف الاجتماعية للغة ، كالوظيفة السيميولوجية الأساسية ، والوظائف الثانوية ، كالوظيفة الإشارية ، والوظيفة الغائية ، كما يقول .

وقد حاول المترجم أن يعرب (؟) في أمانة مادة المقالة ، فالتزم الأصل وإن دفع ذلك به إلى الحرفية أو خفاء المعنى . ومن ثم يعجز القارىء عن الوصول إلى القصد ؛ فلا جدوى من كلام مبهم . والحق أن المسئولية في جزء منها تقع على المؤلف ذاته ؛ إذ إن المنحى الفلسفي الذي اتخذه المؤلف لمعالجة العلاقة بين اللغة

والبناء الاجتماعي جعل كثيرا من الأفكار المطروحة غير واضحة ، وعضد ذلك الاقتضاب الذي يسود أغلب أجزاء المقالة ؛ فقد ترك المؤلف عدة اقتباسات استقاها من أعمال مختلفة دون أي نوع من التوضيح أو التعليق على نحو شكل صعوبة محتمة في فهمها على هذا النحو من البتر ، إلا إذا كان القاريء ـ وهذه ليست الحال دائما ـ على علم كاف بسياقات الاقتباسات التي عول عليها المؤلف إلى حد كبير في إثبات صحة التصورات التي تبناها .

وكان على هذا التحليل أن يتخذ مساراً بعينه ؛ فليس من الدقة أو الإنصاف بمكان أن يجمع بين مسارات عدة . فإما أن أقارن بين المادة المعربة(؟) والأصل . وأظن أن ذلك ربما يثمر عملا آخر ؛ إذ إنه من البديهي أن يختلف المترجمون في لغتهم ومصطلحاتهم وأساليبهم وخبراتهم وخلفياتهم . . . إلى غير ذلك من أوجه الخلاف ؛ أو أن أتعامل مع المادة المعربة ـ دون الرجوع إلى الأصل ومراجعة المادة من الجوانب كافة . ورأيت أن ذلك هو المسار المنطقي الذي يتلاءم مع طبيعة الهدف من هذا التحليل . ثم أحاول بعد هذا أن أستظهر إلى أي مدى وفق المعرب في نقل الأفكار التي تطرحها المادة ، وتحديد موقعها في الدرس اللغوي . وثمة ملاحظات عدة حول لغة المترجم ؛ أهمها أن كثيرا من العبارات مبتور ، غير مكتمل ، وغير واضح ، وإن كان غموض المؤلف يلزم المترجم بوضع بعض الهوامش والتعليقات المهمة لإزالته وربما كان إحجامه عن ذلك يمثل وجهة نظر معينة ، لم أستطع أن أتوصل إليها . غير أني آمل أن يعيد المترجم النظر في عباراته ، بعيدا عن الأصل ، في اللغة العربية ، ليقف على مواضع النقص ويستكملها ، وربما كان سبب ذلك عجلة المترجم ؛ فلم يتجاوز النقل إلى العمليات الأخرى التي تعقبه لتحقيق التآلف في لغة الصورة النهائية . ويسري الأمر ذاته على المصطلحات . ولا أريد أن أسهب في ذلك كله ، ولكن سأكتفي بضرب بعض أمثلة :

يترجم المؤلف مصطلح (diglossia) إلى لهجات إضافية ، وأظن أن ترجمته هي : ثنائية اللغة أو ازدواجيتها ؛ ومصطلح (hyper correction) إلى تصحيح عال ، وهو : المبالغة في التصحيح / حذلقة / تفاصح ؛ ومصطلح (phonological) إلى صوتي (غالبا) ، وهو : فونولوجي (صوتي وظيفي) ، ومصطلح (codes) إلى رموز ، وهي ؛ شفرات ، ومصطلح (phatic) إلى فاتية ، وهو انتباهية .

بيد أنه قد وفق في عدد آخر من المصطلحات . وأرجح أن الترجمة فيها كثير من أشكال مختلفة من التصحيف والتحريف والأخطاء الإملائية ، نتجت عن تسرب الأخطاء الطباعية ؛ وكلها يمكن تداركها . وعلى أي نحو كانت عليه الصورة المترجمة فإنها خطت خطوة رائدة في هذا الفرع تحمد للمترجم ، إذ إنه لا مراء مطلقا أنه قد بذل جهدا كبيرا في فك مستغلقات لغة هذه الدراسة المكثفة .

كشف المؤلف عن هدفه من هذه الدراسة صراحة حين قال : لذا كان قصدي عندئذ أن أقدم تقريرا عن البحوث والنظريات في مجالات مختلفة كانت تتعلق تقليديا بدراسة اللغة (قبل فلسفة اللغة والتقاليد الرئيسة في الفيلولوجي وعلم اللغويات العام) ، وأن أناقش الأعمال المهمة في هذا المجال ، ذات الاهتمامات المتناثرة باللغة ، مثل علم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية .

استخلاص موضوعات علم اجتماع اللغة بين موضوعات علوم مختلفة يتداخل معه ، إذن ، هدفه الأساسي ؛ فما عولج منها معالجة مركزية أو هامشية في هذه العلوم يجب أن يختار ويجمع ويعاد النظر إليه في ضوء نظرية خاصة . وقد أتاح التقدم الملحوظ في النظرية اللغوية تلك المراجعة ، كما أنه قد صرح بإعادة كتابة ما دوِّن من قبل حين لاحظ « ما يشبه انفجارا في الاهتمام باللغة يميز هذه الأعوام » ؛ فلقد ظهرت تغيرات جوهرية في النظرة اللغوية ، وتوسع كبير في الأعمال الإمبريقية في علم نفس اللغة واللغويات والأنثروبولوجيا في منتصف الستينيات ، كما أن الاهتمام قد تزايد من جانب كثير من علماء الاجتماع بدراسة اللغة[٥] .

وهكذا لم يتوقف المؤلف عند حدود بعينها ، وآثر أن يضيف إلى مسودته الأولى وأن يعدل فيها وينقحها . وربما يوضح ذلك النهج تلك المعالجة المفتوحة للقضايا ، والتملص من النتائج الحاسمة ؛ فمايزال كثير من المسائل يحتاج إلى دراسة دقيقة مستقلة . يؤكد ذلك إشارته المتكررة في مواضع مختلفة . وما يهمنا هنا هو تركيزه على اللغة ؛ فهو يتتبع دورها في المراحل المختلفة من حياة الإنسان وتفكيره ، ويرى أن وجود وظيفة اللغة والتغيرات التى تطرأ عليها ترتبط ارتباطا وثيقا بالبناء الاجتماعي من جهة ، وديناميكية العلاقات بين الافراد والجماعات

والمؤسسات والمجتمع من جهة أخرى . ويفترض ظهور اللغة نفسه ، إضافة إلى ضرورتها النفسية للحديث أو الكلام ، نوعا من الانتظام السلوكي عند الإنسان . ويعتمد هذا السلوك الإنساني على تبادلية العلاقات المباشرة وجها لوجه ، التي تسمح بتطوير أنماط اجتماعية ثابتة[٦] .

ذلك مدخل يتفادى الخوض في مزالق مسائل شائكة خرجت عن دائرة البحث اللغوي الدقيق منذ زمن بعيد ، ودُفع البحث فيها إلى متاهات الغموض ، كما أنه وسّع من دوائر الخلاف بين الباحثين ، وانتهى إلى أن الحديث فيها أقرب إلى الجدال والميتافيزيقيا . ونراه يركز على الجانب الاتصالي في اللغة ، أي أنه يعني بالوظيفة التي تؤديها اللغة في المجتمع وحسب ؛ فاللغة ليست إلا وسيلة من وسائل المجتمع الإنساني ، تربط الأفراد والجماعات والشعوب . وتتجاذب المرء في إطار ذلك ، كما يقول علماء الاجتماع ، قوة الاندماج أو الالتحام أو الترابط ؛ وهي قوة النزوع إلى الانضمام إلى الجماعة ، وقوة الاستقلال أو التفرد أو التميز ؛ وهي قوة النزوع إلى إثبات الشخصية الفارقة .

بيد أن لويس يرى وظيفتين أساسيتين للغة ، كما نرى بالتفصيل فيما يأتي : فالوظيفة الأولى : تعاملية (Manipulative) ، أي أنها لتحقيق حوائج الناس وأغراضهم ؛ وهي الوظيفة التي ركز عليها علماء العربية القدامى وبخاصة ابن جني حين قال : [حدّ اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم][٧] .

وإلى جوار هذه الوظيفة النفعية ، الوظيفة الثانية ، وهي تنفيسية (Declartive) بمعنى الرغبة في الكلام لذات الكلام ، وربما كان هذا من الإنسان حين يريد أن يهرب من ضغوط أو هموم أو أفعال الجماعة ، فيعزف عن الاندماج ويلجأ إلى الانفراد تحقيقا لمطلب ذاتِه التي تؤثر لغة أحادية تتنفس من خلالها الصعداء ؛ بمعنى أنه ربما يستخدم في هذه الحال لغة غير مفهومة للجماعة . وربما كان الاهتمام للجانب الآخر الذي يريد أن يتجاوز محدودية لغة بعينها إلى لغة أكثر شمولية تجمع بني الانسان كافة ، وهو حلم يراود كثيرا من المتفائلين ؛ إذ يرون كلما زادت وسائل الاتصال في العالم ، زادت الحاجة إلى تلك الوسيلة العالمية التي يرجون أن تجعل من بني الانسان مجتمعا عالميا يسوده التفاهم والوئام ، وينبذ الفرقة والاختلاف ، وتجمعه عوامل التفاعل والالتحام .

موضوعه إذن هو علاقة اللغة بالفرد من جهة ، وبالجماعة من جهة أخرى ، أو ـ بعبارة أخرى ـ دور اللغة في تشكيل الفرد من جهة ، وتشكيل الجماعة من جهة أخرى ، وإن كانت عنايته أكبر بوظائفها المؤثرة في تكوين الأفراد . ونحن نراه في إطار هذه العناية يؤكد أن اللغة تساعد على تنشئة وعي الفرد وتشكيله الاجتماعي بصورة قوية ، وأن ضمان استمرارية ثقافة ما يعتمد على أسس الأهداف الاجتماعية الموضوعية التي تعد اللغة من بين أهم وسائلها . ويلاحظ على وجه العموم أن الفرد يتأقلم مع أنماط المواقف والأفكار والقيم التي تشكل ثقافة ما عن طريق اللغة بصورة أساسية ، كما يلاحظ أن عملية انتقال الثقافة من جيل إلى آخر تتم أساسا عن طريق عمليات الاتصال المباشر ، ويكتسب الفرد صلته بالثقافة ـ ومن ثم المجتمع الذي يعيش فيه بصفته مجموعة من السلوكيات والمعاني ـ عن طريق اللغة[٨] .

وهكذا يجعل المؤلف من اللغة وظيفة محورية بالنسبة للوعي والثقافة والتحول والتطور والاندماج ؛ وكلها تجري إلى الرافد الأم ، أعني المجتمع . وهو بهذا لا يخالف من تقدمه في بحث هذه العلاقة ؛ فقد نظر إلى اللغة المشتركة على أنها تؤدي إلى تنازع الفكر والشعور والعمل ، كما أنها تفضي إلى توحيدها . ونرى « لويس » يتحدث عن ذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التي طرحها مسبقا ، وهى كيف تعمل اللغة في المجتمع ، وما أثرها في التوحد وفي النزاع الاجتماعي ؟ يقول : فاللغة أولا وسيلة لصبغ الفرد بالصبغة الاجتماعية ، وكلما ازداد الفرد توغلا في عضويته للمجتمع اللغوي ، لعبت اللغة دورا متزايدا ، لا في حياته الاجتماعية فحسب ، بل في سلوكه وإحساسه وتفكيره الشخصي . أما عضويته الفعالة في مجتمعه فتعتمد مباشرة على قدرته على الاتصال بزملائه ؛ وقدرته على الاتصال ـ هي كذلك ـ عامل أساسي في نموه بوصفه فردا[٩] . بيد أنه ـ وهذا نهجه دائما ـ يرضى بأن يمس تلك القضية مسا طفيفا ، فيشير إلى وظيفة أخرى للغة (الوسيلة اللغوية) مختتما بها الأمر ، إذ يقول : كما وتنتقل الأساليب المعرفية في مجال المجتمع وطبقاته عن طريق الوسيلة اللغوية ، وذلك من خلال استخدامها في النظم التربوية بحيث تغدو هذه الأساليب في حياة الفرد منهجا ذاتيا ، يستمد أصوله من الفكر والتجربة ، أي يصبح نوعا من « اللغة الداخلية » . وتساعد الأبعاد الذاتية للغة في تحديد الابعاد الاجتماعية للغة من خلال صيغة منطوقة للدوافع ، أو من خلال تعريفاتها للمواضيع أيضا[١٠] .

وبغض النظر عن غموض الكيفية التي يتحقق بها ذلك في عباراته ، فإننا نرى أنه من المحتم أن نلقي الضوء على القضية من منظور أكثر وضوحا ، يكشف عن تلك الثورة اللغوية التي آذنت بعودة السيادة للكلمة المسموعة المنطوقة على أساس أن الثقافة اللغوية مرهون مصيرها بالكلمة المسموعة التي ترد إلى الأداة الطبيعية ، أي الأذن ، اعتبارها ؛ إذ إنه قد نشأت اللغات معها ، وتمت وازدهرت في ظلالها منذ آلاف السنين . وننظر إلى التقدم الكبير في وسائل الاتصال على أنه بعث للكلمة المنطوقة ، وإحياء لدورها الفاعل ، بعد أن عجزت الكلمة المكتوبة عن أداء مهامها بصورة مرضية . ويتضح هذا التحول في المرحلة الأخيرة من مراحل الثورة اللغوية ؛ إذ ينظر إلى سيطرة الإنسان على اللغة أنها قد تمت على أربع مراحل تقدمية ، كلها ذات دلالة عظيمة في تاريخ حياته وفكره ؛ تلك هي نمو اللغة نفسها ، وبدء الكتابة ، واختراع الطباعة ، ثم توصيل الكلام والكتابة في التو واللحظة في الوقت الحاضر . وفي هذه المرحلة الاخيرة يتحقق الربط الكامل بين الثورة اللغوية والتحول الاجتماعي الشامل . يقول لويس : « ونحن نرى اليوم أن ازدياد قوة الاتصال ، سواء أكان ذلك بالكلام أم بالكتابة ، ليس إلا مجرد مظهر لهذا التغيير ؛ فالتكلم بدلا من الكتابة ، واستماع ما نطق بدلا من قراءة ما كتب ، واستماع الجماهير التي لا حصر لها إلى الكلمات نفسها في الوقت نفسه ، والكلام في الوقت نفسه إلى الناس جميعا ، بدلا من الكتابة إلى قلة منهم ، في كل جيل من الاجيال المتلاحقة ، والتفات الزعماء مرة أخرى إلى الكلمة المنطوقة ، بوصفها وسيلة للاتصال بالجماهير بعد قرون من نمو استعمال الكلمة المكتوبة ، وتوصيل الكلمة المكتوبة في لحظة إلى جميع أجزاء العالم كل أولئك معناه أكثر من التوسع في الاتصال والإسراع به[١١] .

وربما لا أكون مغاليا إذا وافقت المؤلف في رأيه ؛ فقد عاد سحر الكلمة مرة أخرى ، واتخذ خوف الإنسان الأول من الكلمة ، وتجنبه التلفظ بألفاظ غامضة لا يدرك معناها ، شكلا آخر في عصور الثورة في وسائل الاتصال ، إذ صار من خلال هذه الأدوات المتقدمة للكلمة المنطوقة المسموعة سلطان لمن يمتلكها ، وتهيأت له سبل التحكم والسيطرة والنفاذ وتخطي الحدود الواضحة والخفية ، واقتحام العقول وتغيير الأفكار والأحاسيس والميول . ولا شك في أن عددا غير قليل من القادة والساسة والعلماء وصناع القرار يدركون هذه الحقيقة ، وإن

اختلف تصورها من جيل إلى جيل ، ومن زمن إلى زمن ، ومن مرحلة إلى مرحلة . وكان مدخل لويس إلى هذه المسألة محاولات الإقناع بأن محو أمية المرء تعني تحرره ؛ وهو أمر لا يزيد عن كونه تحولا من سيطرة إلى سيطرة ؛ من سيطرة الكلمة المنطوقة إلى سيطرة الكلمة المكتوبة .

وعلى الرغم من خصوصية موقف المؤلف ومحدودية تناوله ، فإن التوسع في ذلك مجاله بحث الصلة بين اللغة ووسائل الاتصال . ولا يتسع المقام للتفصيل في هذه القضية المعقدة . ويشير لويس إلى هذا الصراع بقوله : والمشاكل واحدة في العالم جميعه في يومنا هذا ، لأنها نبعت من تغيرات في الوظائف الاجتماعية للغة ؛ وهي الوظائف التي يتميز بها الوقت الحاضر . فالتوسع في محو الأمية ، وتطور الاتصال اللغوي ، ربما أديا إلى الإسراف في جعل الرجل العامي تحت سيطرة القلة بدل أن يحرر ا عقله وروحه . وإن الكلمة المكتوبة أولا ، فالمنطوقة ثانيا ـ أو الصحافة والإذاعة ـ ولو أنهما وسيلتان ممكنتان من وسائل وضع كل إنسان في دائرة الاتصال ، ومن ثم جعله عضوا من أعضاء المجتمع يقرر لنفسه بنفسه ، فربما تصير انه ـ في الحقيقة ـ خاضعًا لأي إنسان ينجح في الاستيلاء على مصدر الاتصال[١٢] .

إن تلك الإشارات المتناثرة ـ بلا شك ـ لا تقدم تصورا واضحا لذلك التداخل بين العلوم المختلفة التي كان للغة فيها نصيب من الدرس . ولم يكن تركيزه على الصلة بين علم اجتماع اللغة من ناحية ، والعلوم الاجتماعية الأخرى من ناحية ، إلا محاولة لتضييق دائرة البحث ، وإن لم نفقد الإشارات هنا وهناك إلى تلك الصلة بين علم اللغة والعلوم الأخرى . وقد رأى ضرورة تحقيق تقدم في علم اجتماع اللغة ، لانعكاس ذلك على العلوم الاجتماعية الأخرى . وهو كثيرا ما ينبه إلى حاجة مسائل علم اجتماع اللغة إلى دراسة جادة عميقة للوصول إلى مستوى مقبول من النضج . يقول : ولقد لمست بالفعل العديد من العلوم الاجتماعية قضايا علم اجتماع اللغة ، وأصبح من نافلة القول أن نذكر بأن علم اجتماع المعرفة يعتمد على تحليل الصيغ اللغوية التي تستقر عليها الأفكار والمعرفة على وجه العموم . وإذا لم يتقدم هذا التخصص بصورة مقبولة ، بعيدا عن التعمق في النقد الأيدولوجي ، فإنه يجب أن يفسر ذلك كنتاج لعدم وجود أسس كافية في علم اجتماع اللغة[١٣] .

ومما يعزز الأهمية الأساسية للغة بالنسبة للنظرية الاجتماعية عدد من المسائل ذات الصلة بعلم اجتماع اللغة ، التي أثارتها الحقول العلمية الأخرى ذات الصلة الوثيقة بهذا العلم . ويلاحظ في السنوات الأخيرة تجدد الاهتمام بقضايا هذا العلم ، وظهور انطلاقات جديدة واعدة منه ، بل إنه يتوقع أن تظهر نظرية منتظمة تتعلق به على الاقل . ويرجع تأخر الاهتمام بهذا العلم إلى عدم إضافة المشاكل الاجتماعية أية أهمية براجماتية للاهتمامات النظرية . وكذلك فإن المسائل النظرية ذات الصلة قد تركت لعلم اللغويات ؛ فلا يوجد بعد علم اجتماع لغة ، له مفاهيم لها استخدامات في مجالي النظريات الاجتماعية والنظرية اللغوية على حد سواء ، أو بها شبكة من الافتراضات المرتبة بانتظام ، والقادرة في الوقت نفسه على أن تكون عملية وذات معنى . ويجب اعتبار العديد من المحاولات على أنها غير مرضية(١٤) .

وعلى ذلك كان من المحتم أن ينوه المؤلف إلى تلك المسائل ذات الصلة كما يقول ، في جهود عدد من العلماء الذين شغلوا بقضية العلاقة بين اللغة والمعرفة ، أو اللغة والثقافة ، أو اللغة والمجتمع ، وقد تصدرتها جهود فون همبولت (W. von Humboldt) الذي جاوزت إسهاماته حد الخصوصية ، وامتد تأثير أفكاره إلى فروع واتجاهات مختلفة ، وإن كان لا يعد ـ في رأي المؤلف ـ مدرسة منظمة . ونشير ـ في إيجاز شديد هنا ـ إلى بعض أفكار فون همبولت التي أسهمت في تشكيل النظرية اللغوية ؛ فقد رأى أن اللغة ليست نتاج فرد مستقل ولكنها ملك للأمة كلها ؛ حيث تتلقى الأجيال الجديدة اللغة من أسلافهم . وتتشكل في اللغة الأفكار المختلفة لكل زمن وجيل ورتبة وشخصية ، وفي عقول الناس والأمة ، بل في الجنس البشري كله ، وفي انتقال الكلمات واللغات تتكون جماعة متزايدة من الجنس البشري . وعليه فاللغة تتوسط بين الذاتية ، والفردية المحددة بالضرورة والكيان الشامل(١٥) .

ويتعقب المؤلف نظرة كل من ليوفايسجربر (Leo Weisgerber) ، وكارل فوسلر (K. Vossler) ، وليوشبيتزر (Leo Spitzer) إلى اللغة ودورها ، وإن كانت عنايته بالتيار اللغوي الذي تأثر بأفكاره فون همبولت في العلاقة بين « صيغة الكلام الداخلي » ومنظور رؤية العلم ، أكثر وضوحا ؛ فقد نجحت المناهج البنائية في جمع العناصر الرئيسة لمفاهيم فون همبولت حول اللغة ، كما هي الحال في تحليل هانز جلنتس (H. Glinz) للصيغة الداخلية ، وأعمال هلموت

جربر (H. Gerber) . ويختم ذلك بانعكاس تلك الجهود على علماء الاجتماع ؛ إذ رأى أن ذلك التقليد اللغوي قد قاد علماء الاجتماع إلى إعادة صياغة مفاهيم رئيسة لهذا التقليد في المسائل التالية ؛ تتبع مجالات المعنى والحقول ذات البناءات المختلفة فى لغة ما ، بالإضافة إلى الاهتمامات المختلفة ، وأنماط الحياة البيئية ، والمجموعات والمؤسسات والطبقات المرتبطة بوضع اجتماعي ما ، وكذلك الأجيال التي تتم بينها عمليات اتصال في جماعة لغوية ما . ومن المعقول نظريا أن نفترض أن « الصيغة الداخلية » للغات المختلفة تعتمد أساسا على تأثيرات طويلة المدى ، ذات شروط اجتماعية وثقافية ، مثل التي أثرت في تاريخ اللغة ، أو ربما عند جماعة لغوية ما(١٦) .

بيد أنه يرى أن الدراسات التي أنتجها علم اجتماع اللغة ليست كافية بعد لتطوير نظرية منتظمة عن العلاقة بين البناء الاجتماعي واللغة ؛ فمايزال كثير من الأمثلة المركزية لعلم اجتماع اللغة يثار في علوم أخرى في صورة أسئلة غير مركزية ؛ منها تلك التي تعالج تأثير الثقافة والتوزيع الاجتماعي للمعرفة والبناء الاجتماعي للصيغ اللغوية والأساليب واستخدام اللغة والتغير اللغوي . يضاف إلى ذلك أن فكرة تفسير البناء الاجتماعي والثقافة واللغة ، والكشف عن العلاقات الكامنة بينها ـ وهي محور المقالة بوجه عام ـ لم تلق إلا اهتماما سطحيا عابرا .

وقد حظي دي سوسير بأهمية بالغة سواء في أفكاره أو في مفاهيمه ؛ وهي جميعا تشكل في الحقيقة النهج الذي اختاره المؤلف في معالجة موضوعه . ومراعاة لذلك كان التركيز على أثر دوركايم في تشكيل نظرية دي سوسير اللغوية . ففي إطار مفهوم اللغة بما هي نظام رمزي ، رأى المؤلف أن تحديد معنى الإشارات اللغوية يقوم على تحديد قيمتها الموضوعية في النظام الرمزي . كذا فإنه من المسموح به تفهم الحالة النفسية والاجتماعية الكلية التي يعمل داخلها النظام الإشاري بوصفه أداة توضيحية . ويعد تحليل العلاقات الإشارية بمعزل عن غيرها مهمة اللغويات الداخلية (Linguistique interne) . ويتجلى عمق تأثير دوركايم في مفاهيم دي سوسير في إلحاح الأخير على السمة الاجتماعية للغة ؛ فنجده يؤكد وضعها الخاص بين المؤسسات الاجتماعية . وتظهر الإشارات اللغوية نفسها في مؤسسات اجتماعية بوصفها موضع اللغويات الداخلية في

نظامها المرجعي . كذلك يؤكد المؤلف أن المشكلة كانت في الأصل مشكلة سيميوطيقية (Semiotic) ؛ ويلاحظ أن الأسس الرئيسة لنظرية الإشارة عند دي سوسير لها ما يقابلها في نظرية العلاماتية عند تشارلز موريس .

أما أنطوان مِييه فقد تابع ـ في درسه لتغير المعنى وفهم اللغة،وإن كان يرى غير ذلك ـ معيار دوركايم الذي يقوم على أن اللغة ظاهرة اجتماعية تتسامى فوق وعي الفرد وتجبره على تقبلها . ففي رأي مييه ينبغي البحث في تغير معنى اللغة في العمليات الاجتماعية التي تحدث في إطارها عمليات التغير هذه[١٧] .

ويمضي المؤلف في بحثه عن أفكار موضوعه في أعمال بياجيه حول العلاقة بين اللغة وعمليات التفكير ، في نظرية جورج ميد في التنشئة الاجتماعية ، والعلاقة بين اللغة والثقافة لدي سابير . والحق أن هذه الدراسات تمثل نكوصا للجهود التي بذلها دي سوسير ليحقق للغة استقلالها ؛ فقد كان موضوع علم اللغة الوحيد هو اللغة منظورا إليها في ذاتها ومن أجل ذاتها ، كما أشرنا في المقدمة ، ومن ثم لزم أن تكون مناهجه ووسائله وأسسه مستمدة من طبيعة موضوعه ، متلائمة وإياها ، ولم تكن الاستعانة بمكونات عدة من علوم أخرى لتكوين نظرية لغوية عامة لتهدم هذه الاستقلالية ؛ فثمة فرق بين هذا وبين أن ننظر إلى اللغة من خلال مناهج علوم أخرى .

بيد أن غلبة الاتجاه الذي جعل من اللغة في وظيفتها الأساسية وسيلة من وسائل الاتصال (أو التوصيل أو النقل أو التعبير) ، وانحصار ما تقوم به في الأفكار والمعاني والانفعالات والرغبات . . . إلخ . قد أضعف الاندفاع نحو استكمال عناصر الاستقلال . فاللغة في رأي سابير ، من حيث هي بناء ، هي في هيئتها قالب الفكر . وقد تابع سابير أصحاب هذا الاتجاه ، بل كان من رواده في حقيقة الأمر ؛ فقد قال محددا وظيفة اللغة : اللغة وسيلة إنسانية خالصة وغير غريزية إطلاقا لتوصيل الأفكار والانفعالات والرغبات عن طريق نظام من الرموز التي تتصدر بطريقة إرادية »[١٨] .

لم يكشف المؤلف ـ كعادته ـ عن أبعاد نظرة سابير إلى اللغة ، ولا المباديء التي اقترحها حول العلاقة بين اللغة والفكر والثقافة ، واكتفى برفض فرضيته ، وكذلك انتقد نتائج هورف ، (whorf) تلميذ سابير ، عن العلاقة بين اللغة والثقافة والفكر ، لأنها تقوم على أدلة لغوية فقط ، ورأى أن سابير لم يساند

الرأي القائل بأن اللغة تحدد ثقافة متكلميها وشخصيتهم دونما تحفظ . ولقد تأرجح بين صياغات متطرفة وأخرى معقولة لهذا الرأي ، لكنه يؤكد مع ذلك من حين إلى آخر أهمية اللغة في تشكيل رأي اجتماعي حول رؤية العالم ومفهوم الواقع . . . (١٩) .

ويطرح عدة أسئلة مهمة ، يرى أنها لم تجد إجابات مرضية بعد ، مثل :

ما مدى الأثر الذي تفرضه اللغة على السلوك والتفكير والحكم بدقة ؟

ما مستويات البناءات اللغوية المشمولة في هذه العمليات ؟

ما نوعية الفروق الموجودة بين اللغات والثقافات المختلفة في درجة اعتمادها المتبادل ؟

هل هناك مستويات لاستيعاب الواقع بصورة عالمية وأخرى تختلف بحسب لغة معينة ؟

ويتحدد موقفه بوضوح من الصعوبات المنهجية التي تواجه تحليل تأثيرات البناءات اللغوية على مركب عمليات التفكير . وهو يوجه نقدا شديدا إلى الاتجاه الذي افترض أن الفكر والثقافة يُحددان لغويا (فون همبولت ، سابير ، هورف . . .) ، ويقول : ولم تبق الإبستمولوجيا والنظرية اللغوية والبحوث النفسية والأنثروبولوجية معزولة بعضها عن بعض . أما الغرام بالنظرية التي تدعي أن الثقافة والفكر تحددهما البناءات اللغوية فلقد كانت لها نتائج أقل حظا في الوقت الراهن ؛ ذلك أنها أدت إلى رأي أحادي « للسببية ، والارتباطات المتبادلة الوظيفية » للبناء الاجتماعي ، التي تم تجاهل إمكانية الاتجاه المعاكس « للسببية أو الوظيفية التابعة »(٢٠) .

وهو بهذا يتخذ وجهة نظر مضادة في مثلثه الذي حرص على تكراره في أنحاء متفرقة من مقالته ، أعني البناء اللغوي والبناء الاجتماعي والبناء الثقافي ؛ أو بعبارة أكثر وضوحا العلاقة المتفاعلة بين البنية اللغوية من جهة ، والبنية الاجتماعية ـ الثقافية من جهة أخرى . ولكنه لم يكشف بوضوح ما البديل الذي يطرحه بعد مناقشته لهذه الآراء ، واكتفى في صدر حديثه عن طبيعة المشكلة (القضية) بإمكان اعتبار آراء فون همبولت حول العلاقة بين اللغة والنظرة إلى العلم ، ونظرية دوركايم حول تأثير البناء الاجتماعي على التشكيلات الاجتماعية ، وأفكار جورج هربرت ميد حول دور الاتصالات في عمليات

التنشئة الاجتماعية ، على أنها كلاسيكية حول الجوانب المختلفة التي تظهر فيها اللغة في غاية الأهمية لبروز المجتمعات الانسانية وبقائها[٢١] .

وهو هنا يعود ثانية إلى مناقشة دور اللغة من خلال رؤية ترفض حصر اللغة في تعريف بعينه ، وإن لوحظ تأثره ـ بصورة ما ـ بثنائيات دي سوسير .

ففي مقابل ثنائية اللغة في مقابل الكلام ، نجده يذهب إلى أن اللغة بناء فوق شخصي (supra - individual) أو حقيقة اجتماعية (بمصطلح دوركايم) لكنها لا تشبه البناء الاجتماعي والثقافة . وذلك لأنه يعد البناء الاجتماعي نظام أفعال أو مقاصد ، وذلك بحسب المنظور النظري الذي يتبناه الشخص .

وهذا الاتجاه يرقى بقضية العلاقة بين اللغة والكلام ، وينبذ الخلط بينهما فيما قيل بلا تمييز من أن اللغة ـ بوجه عام ـ مميز فردي أو علامة فردية مميزة ، على الرغم من الإقرار بأن لغة الفرد في تغير دائم ، وهو ما يعني أنه الكلام الذي يحقق خصوصية الافراد ، ويبدأ منه التغير الذي يواجه الجماعة ، فإن قبلته اتخذ صفة العرف الثابت ، وإن رفضته انحصر في دائرة ضيقة ، ما تلبث أن تتلاشى مع تلاشي أصحاب المحاولة . وقد تظل المحاولة في دائرة وسطى غير مفهومة لدى الجماعة اللغوية الواحدة ؛ وهو ما أطلق عليه لغات الطبقات التي لا تنفك تصارع لغة الجماعة من أجل التأثير فيها ، ويظل الأمر رهن أفراد الجماعة في قبولها أو رفضها . ومن ثم عدت اللغة ـ وفي ذلك أيضا توسيع لمفهوم المصطلح ـ علامات طبقية مميزة[٢٢] .

وقد صاغ لويس ذلك الصراع بين النزوع إلى الجماعة والنزوع إلى الفردية ودور اللغة في ذلك حين قال : « ومع هذا فإن الجماعة بمنحها اللغة لكل عضو من أعضائها لا تجعله واحدا منها فحسب ، بل تجعله أكثر فردية . وكلما زادت سيطرته على اللغة بوصفها وسيلة للاتصال الاجتماعي ، زادت سيطرته على اللغة بوصفها تعبيرا عن النفس » . وذلك يؤكد ما ذهب إليه من قبل من أنه « كلما زاد امتزاج حياة المجتمع بالكلمات زاد احتمال التعبير عن أفكار وأحاسيس ، ربما بقيت غير معبر عنها ، لو لم يزد هذا الامتزاج . وازدياد التحكم المركزي في وسيلة مخاطبة الجماهير يبعث في الجماهير استجابات تتجه نحو الإفلات من هذا التحكم . وهنا نجد احتمال النزاع مرة أخرى »[٢٣] .

ومن البديهي أن تطرح هذه المشكلة في علوم أخرى غير علم اللغة ، على

أساس أنها تمس الجانب الآخر المقابل للغة ، أي المجتمع أو الثقافة أو الفكر أو السياسة أو الاقتصاد . . . . إلخ . وقد نتج عن ذلك الجدل الواسع وجهات نظر عدة ، توصف دون تزيد أو مبالغة ، بأنها شديدة التباين . وما يهمنا هنا هو مناقشة المؤلف في إطار الموقف الذي بيناه في معالجته للمثلث المعروف (اللغة والبناء الاجتماعي والثقافة) . ونشير ـ باديء الأمر ـ إلى أننا نعد ما نقله من اقتباسات مختلفة في هذا الموضوع ممثلا لوجهة نظره الخاصة أيضا . فقد تحددت اللغة لديه في عدة مقولات متوالية ؛ فاللغة ليست ـ أساسا ـ عنصرا في بناء رسمي ، ولا تقوم كنظام بوظائف محددة في دائرة متخصصة .

إضافة إلى ذلك فاللغة ليست نظاما لثقافة فرعية ما أو لرؤية ضيقة للعالم . ونقصد بالرؤية للعالم هنا تشكل العناصر ذاتيا لإعطاء معنى ما ، (التي) عادة ما يتم اشتقاقها من الثقافة على يد أفراد معينين في المجتمع .

واللغة كذلك ليست سوى واحد من كثير من البناءات الرسمية ، على أنها أهمها ، (التي) تصبح بسببها الثقافة ممكنا موضوعيا . وترتبط بصورة أكثر وضوحا والتصاقا بالفرد .

وتلعب اللغة دورا رئيسا في عمليات الموضوعية الاجتماعية والانتقال الاجتماعي لمثل هذه التشكيلات للفكر والقيم والمواقف ، كما أن لها علاقة ومصداقية أبعد من تجربة الفرد .[٢٤] .

وقد تابع دي سوسير في النظر إلى اللغة بما هي نظام إشاري ؛ غير أن ما قاله في إطار هذا المفهوم تهويمات وعبارات غائمة تستعصي على الفهم من وجهة نظري ؛ وما يهم هنا هو ما انتهى إليه ، فقد قال : ولا يهم كثيرا إذا ما فسرت علاقات اللغة والثقافة والبناء الاجتماعي وظيفيا أو تاريخيا أو سببيا ؛ فلا يمكن مقارنة اللغة في كل الآراء ، استنادا إلى الاعتماد المتبادل الداخلي لأنظمة فرعية في الثقافة والبناء الاجتماعي . كذلك لا يمكن ربط اللغة بعلاقة فرعية داخل النظام ، مثل الاقتصاد في النسق العام مثلا[٢٥] .

وتؤذن تلك النتيجة بموقف معين ، أعني الإيمان بما أطلق عليه « نسبية استقلالية اللغة » ، أو « الاستقلالية النسبية للغة » . . وقد طرح هدسون قضية النسبية في مجال دراسة علاقة اللغة بالثقافة والفكر في صورة واضحة ، من خلال تساؤله : إلى أي مدى تختلف اللغات والثقافات عن بعضها بعضا ؟ وهل يتبع كل منها الشكل نفسه ، عاكسا نمطا إنسانيا تحتيا واحدا ، أم أنهما يختلفان

اختلافا تعسفيا مطلقا ، انعكاسا لحقيقة أن الشعوب المختلفة تعيش في عوالم فكرية ومادية مختلفة ؟ .

وقد رأى الباحث أنه يمكن دراستها من الجانب اللغوي أو من الجوانب غير اللغوية للثقافة ، أو من مواقع الالتقاء والاتصال بين الجوانب غير اللغوية للثقافة . أما أثر اللغة على الفكر فيعالج من خلال قضية الحتمية (اللغوية) . ويلاحظ أنه في الاجابة عن السؤال المحوري هنا ، وهو : إلى أي حد وبأي الطرق تحدد اللغةُ الفكر ؟ ، يرى أنه غالبا ما تتم الإجابة عن هذا السؤال بالرجوع إلى فرضية سابير ـ هورف Sapir Whorf Hypothesis ، التي تفترض أن اللغة تحدد الفكر إلى حد كبير .[٢٦] وهو الأمر الذي لم يقبله لوكمان وانتقده بشدة ، وانحاز إلى نظرة دوركايم إلى اللغة . يقول : وتعد الاستقلالية النسبية للغة إزاء الثقافة والبناء الاجتماعي افتراضا سابقا ضروريا للتفاضل الداخلي المستقل للغة ، أي هرمية المعاني بين المجالات والأبعاد الدلالية وعلاقاتها الدلالية المنتظمة بالنسبة للنحو والمفردات وأسسها الصوتية . ويقوي هذا الاستقلال النسبي للغة ، وكذلك البناء الداخلي المستقل للغة ، تفصل جوانب المعنى سواء كانت موضوعية أو ذاتية ، أي فصل المعاني العامة عن الذاتية . أما بالنسبة لوعي الفرد فإن اللغة لها مكانتها شبه المثالية ، أو بتعبير آخر فإن للمعنى اللغوي موقفا قيميا في النظام الإشاري ، على نحو يجعل اللغة مستقلة إلى حد ما عن آفاق المعنى الذي يضيفه الشخص أو الوضع اللذان عادة ما تكسب الاستخدام الدلالي في الحالات الذاتية المحدودة معناه[٢٧] .

هذه العبارات محاولة تبني وجهة نظر خاصة (وهو ما كان يمكن أن يطرح في صورة أدق) ولكن كيف يكون ذلك والمؤلف يحاول أن يجمع بين تيارات مختلفة ، بدءًا من رؤية همبولت للعالم الخارجي وعالم اللغة ، ورمزية دي سوسير ، وإشارية أولمان وهارتمان ، ونظرة تريير للعالم من خلال الحقول الدلالية ، ودراسة لينبرج للغة على أسس بيولوجية ، إلى آخر تلك التصورات المتباينة التي لا يمكن أن يتحقق بينها قدر معقول من الائتلاف . ولذا فإنه ينتهي إلى نتيجة غريبة يقول فيها إنه « يصبح من المقبول تبني فكرة تطور الدلالات اللفظية كنقطة طبيعية للانطلاق لعلم اجتماع اللغة » . ولكنه يستمر في إثبات صلة علم اجتماع اللغة بغيره من العلوم ، وإن لم يحل ذلك دون خصوصية معالجته ، فيرى أن عليه أن يستوعب إسهامات اللغويات ونتائجها (ولاسيما

تحليلاتها للوظائف الاجتماعية وبناء التشكيلات الثقافية) ، إضافة إلى إثنوغرافية الاتصال وعلم النفس الاجتماعي (حيثما يظهر اهتماما باللغة) وعلم النفس التجريبي للغة . (٢٨)

وينتقل الباحث من تلك المعالجة إلى الدراسة الفعلية ، وهي صلب الموضوع ، فينهج فيها نهجا لغويا (لاحظ هنا أيضا أثر دي سوسير) ؛ فكما لزم أن يفرق بين مستويات التحليل ـ لزم أن يفرق بين منظورين تفسيريين ؛ المنظور التاريخي الدياكروني ، حيث تتم دراسة العلاقة المتبادلة بين اللغة والثقافة والمجتمع من الناحية التاريخية ؛ والمنظور التزامني السينكروني ، حيث ينتقل التركيز من العلاقة المتبادلة تاريخيا بين العمليات اللغوية والثقافة والبناء الاجتماعي إلى العلاقة التبادلية الوظيفية (أو الصراع) بين هذه الأنظمة . وعلى الرغم من رفض دي سوسير ـ وقد تابعه في ذلك عدد من اللغويين ـ للدراسة التي ترجع تطور الظاهرة اللغوية إلى الماضي والتاريخ ، أي الدراسة الدياكرونية ، وتحيزه للدراسة التي تعالج الظاهرة اللغوية في زمان ومكان محددين دون الرجوع إلى الماضي والتاريخ ، فإن عددا من الباحثين ـ ومنهم المؤلف ـ قد رفض هذا التحيز الذي لا يتناسب في الأساس مع طبيعة بعض الموضوعات التي يضمها علم اجتماع اللغة ، وليس من سبيل إلى فهمها فهما دقيقا إلا من خلال المنظور التاريخي (الدياكروني) .

وهو يعالج من خلال المنظور الدياكروني مسألتين : الاولى ، البناءات العالمية للغة والمجتمع في التاريخ ، والثانية ؛ اللغة والسيرة الاجتماعية ، كما يعالج من خلال المنظور السنكروني مسألتين : الأولى ، العلاقة الشاملة المتبادلة للبناءات ، والثانية : الفعل الخطابي والحالة الاجتماعية .

وبعد نظر طويل ومتفحص للبحوث التي أجريت حول العلاقة بين اللغة والبناءات الاجتماعية ، يخلص المؤلف إلى رأي يتلخص في أنه بالنسبة للمراحل الأولى من الثقافة والبناء الاجتماعي ، يمكن أن تؤدي الاستنتاجات التي يتم الوصول إليها عن صيغ التنظيم الاجتماعي والاتصال غير الانساني إلى نتائج خاطئة ، حتى حينما يتم الوصول إليها بعد تحر دقيق(٢٩) .

وحتى إذا استطاع علم الأعراق أن يقدم إعادة بناء للبناءات الاجتماعية (البدائية) والثقافات ، وإعادة بناء « للغات البدائية » بصورة يمكن الاعتماد عليها ، فإنها تحتمل أن تكون مستحيلة . وهو هنا يحاول الوصول إلى خطوط

عامة من جهة ، ومعرفة التأثير المعاكس للغة والثقافة والبناء الاجتماعي من جهة أخرى .

ويرفض المؤلف إيجاد علاقة بين التجريد في اللغة والتفاضل الاجتماعي القائم على الطبقية ، ويرفض أن يقاس بمعايير غربية ، يقول : ويستحسن أن نتذكر أن بعض الأجزاء في البناء الاجتماعي للمجتمعات البدائية ، ذات صفة تفاضلية عالية ، وأن مستوى التجريد في الهياكل التصنيفية « البدائية » لا يمكن أن يقاس بصورة دقيقة بحسب معايير نماذج المنطق الغربية[٣٠] .

وفي إطار الفهم النظري للعلاقة التاريخية المتبادلة بين اللغة والثقافة والبناء الاجتماعي ، يفترض الباحث وجود نماذج متطابقة من البناء الاجتماعي والثقافة واللغة ضمن الإطار العام لنظرية التغير الاجتماعي . غير أنه يقر أنه لا يوجد ـ في الوقت الحاضر ـ إجماع على نماذج حتى ضمن الميادين ذات الصلة المختلفة . ولا يتفق علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا أو اللغويات منفصلين ومجتمعين على بناء نماذج شاملة من البناء الاجتماعي والثقافة واللغة ، ولا يتفقون على كيفية ترجمة النماذج الشاملة إلى وحدات عملية للبحث الإمبريقي . والذي يثير جدلا أكبر هو ارتباط مثل هذه النماذج بنظريات التغير . وينتهي المؤلف من ذلك إلى أن نماذج البناء الاجتماعي والثقافة المطروحة يصعب تناسقها مع النماذج اللغوية التقليدية أو الحديثة[٣١] .

وبناء على ذلك كان عليه أن يبحث عن طريقة أخرى للتحليل تخالف تلك الطرق المطروحة في المراحل السابقة ، التي مهدت لظهور علم اجتماع اللغة .

فدراسة العلاقة المتبادلة بين المتغير اللغوي والتاريخ الثقافي والتغير الاجتماعي تكون من خلال طريقة التحليل التي اقترحها ، وهي أن نبحث عن أسباب التغير في عمليات الاتصال التي يمكن ملاحظتها . وهنا تعد اللغة والثقافة والبناء الاجتماعي متحققة فعلا وباستمرار وبصورة محسوسة[٣٢] .

وهو هنا ـ في رأينا ـ قد حاد عن النهج الذي سار عليه فيما تقدم ؛ فعدل عن الغموض الذي كان يكسو عباراته ، واستخدم لغة تكشف عما وراءها في جلاء . وهو لا يرضى عن النظرة التجريدية التي عولجت بها قضايا التغير اللغوي في إطار علم اللغويات ؛ فهو يحاول هنا أن يظهر ـ على الرغم من كثرة ما كتب في الموضوع ـ تلك العوامل الاجتماعية التي تم استكشافها ، أو على الأقل افترضت أهميتها ، بالنسبة للتغير اللغوي ، فيقول : وعلى الرغم من عدم

وجود نظرية قوية عن العلاقة التاريخية بين اللغة والثقافة والبناء الاجتماعي ، فإن علم اللغويات لا يمكن أن يتجنب الرجوع إلى « عوامل خارجية » حتى يشرح التَّخيرات البنائية في اللغة . ولقد كان الاهتمام أساسا . ويمكن فهم سببه ـ موجها إلى تفسير التغير اللغوي ، ونادرا ما كانت العمليات الديناميكية للتأثير المتبادل بين اللغة والثقافة والبناء الاجتماعي تفهم (تستوعب) على نحو دقيق .

وهو هنا يقلل من دور الخصائص الداخلية للغة ما ، ويرد ما يمكن أن يحدث من تطور أو استمرار أو تدهور للغة ما إلى عوامل خارجية عن اللغة ، ربما تكون اقتصادية أو سياسية أو إدارية بل حتى عسكرية . وفي هذا المقام يشير إلى دراسات عدة حول تأثير الظروف الثقافية والاجتماعية التاريخية في التغير الدلالي بوجه خاص ، والتغير اللغوي بشكل عام . يقول : وينفرد العديد من هذه الدراسات لدراسة تاريخ لغات معينة أو لتاريخ حقب تاريخية معينة للغات . وتذكر التغيرات الصوتية والبنائية والنحوية والدلالية في علاقتها بالتاريخ الثقافي والاجتماعي للجماعات اللغوية المدروسة . وتشمل إضافة إلى هذه الدراسات المنتظمة نوعا ما البحوث المتخصصة في التغيرات في حقول دلالية محددة(٣٣) .

بديهي أن أسباب التغير اللغوي (والدلالي بوجه خاص) معقدة ومتشابكة إلى حد يصعب معه أن ترد إلى زاوية ضيقة . وتؤكد الأدلة أنه من العسير أن ترجع إلى الحاجة العملية النفعية . ومن أبرز من عالج هذه المسألة اللغوي الفرنسي أنطوان مييه ـ الذي حظيت أقواله بمكانة طيبة في هذا العمل ؛ فقد رأى أن هناك ثلاث مجموعات رئيسة من الأسباب التي تكمن خلفها تغيرات في العادة ، وهي أسباب لغوية وتاريخية واجتماعية . وقد أضيف إليها بعد ذلك القوى العاطفية والانفعالية والجنسية ، إلى غير ذلك . ولا يتسع المقام لتفصيل هذه الأسباب . ويهمنا هنا تلك الكيفية التي تتخذها عملية التغير . يقول أولمان : وكل التغيرات التي تصيب اللغة ـ مهما اختلف في طبيعتها أو سرعتها ومجالها ـ تسير وفق قاعدة أساسية واحدة ، هي أنها دائما وأبدا تقع على مرحلتين ؛ المرحلة الأولى ، مرحلة التغير نفسه أو الابتداع والتجديد innovation ويظهر هذا الابتداع في الكلام الفعلي speech ، وهو لذلك عمل فردي كالكلام نفسه . ولكن هذا لا يعني أنه مقصور على فرد واحد ، فقد

يتصادف أن يتفق أفراد لا حصر لهم على الابتداع في وقت واحد ، بل قد يحس عدد آخر من الجماعة اللغوية المعينة بأن هذا الابتداع كان حاضرا بأذهانهم ، وكان في استطاعتهم أن يبدأوا به وربما فعلوا . وهذا القبول الاختياري ، وهذا الاتفاق الإنبعاثي ، عاملان أساسيان في المرحلة الثانية ، وهي مرحلة انتشار التغير dissemination . فإذا ما سمع الشيء المبتدع في عبارة أو في عبارات ـ كما هو الأغلب الأعم ـ علق بالذهن ، وترتب على ذلك استعمال الآخرين له ، ونفذ بالتدريج إلى نظام اللغة[٣٤] .

ويبدو أن هذا الكلام لا يمثل وجهة نظر أولمان وحده ، بل يتفق عدد غير قليل من اللغويين في مضمونه ، وإن اختلفت العبارات . وفي واقع الأمر يرد ذلك كله إلى مقولات دي سوسير ، وبخاصة حين تناول العلاقة بين الكلام واللغة . وقد تقدم ذلك في عدة مواضع سابقة . ومن المعروف أن مييه قد خلف دي سوسير الذي أثر فيه ، فكثيرا ما صرح بذلك ، ولكنه تابع أستاذه بريال (Bréal) ، فغالبا ما كان يردد بأن البحث عن أكثر « اتجاهات » اللغة شمولية ، وعن أكثر صفاتها عمومية ، هو بحث تاريخي محض ، مادام يهدف بشكل أساسي إلى توضيح أسباب التغير اللغوي . ولقد سبق توجه مييه السوسيولوجي اتصالاته بدوركايم ؛ فقد كان يعد اللغة واقعة اجتماعية مهمة ، ولذا فالمهمة الكبرى لعلم اللغة العام هي تحديد البنية اللغوية التي ترتبط ببنية اجتماعية معينة . وهو في مقالته (كيف تتغير معاني الكلمات) يحلل العلاقات بين المحيط الاجتماعي أو الطبقات والبنى الاجتماعية وبين اللهجات « الاجتماعية » (ضمن لغة واحدة) ، وكذلك بين العوامل النفسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في شكل المفردات ، والتغيرات التي تتعرض لها نتيجة انتقالها من محيط إلى آخر . وهذا ما يعرف بظاهرة الاستعارة الاجتماعية[٣٥] .

بيد أن هذه الآراء قد عدت قليلة القيمة لغويا ؛ فقد تجاهلت في معالجتها للعوامل الخارجية فقط للتغير اللغوي وحده ، الدينامية الداخلية لعمل اللغة حتى في إطار علم الدلالة . ويستقي المؤلف من التاريخ أمثلة توضح دور الظروف السياسية والثقافية والاقتصادية المختلفة في إحداث تغيرات كبيرة في البناء الاجتماعي للمجتمعات التي تعرضت لها . غير أن هذه التغيرات لم تدرس إلا من خلال منظور ضيق ، لم يدخل في الاعتبار عملية تشابك المعايير في المعالجة والتفسير .

ثم انتقل المؤلف إلى دراسة التأثيرات المتبادلة بين العوامل اللغوية والعوامل الثقافية في إطار مفهومي الولاء اللغوي والوعي باللغة ، وأشار إلى أنه قد أُجري في الولايات المتحدة مسح واسع لمعرفة آثار « الوعي اللغوي » و « الولاء اللغوي » على مجالات ثقافية مختلفة ، وروعيت الظروف المتنوعة الأبعاد ، مثل الأطر الاقتصادية والسياسية التي تتواصل ضمنها الجماعات العرقية والثقافية واللغوية والجماعات الفرعية (مثل العمالة الوافدة) ، وذهب إلى أن الاحتكاك المستمر بينها يؤدي إلى تطور لغة مشتركة (Franca lingua) واستنتاجات على مستويات مختلفة للغة . وأرجع ـ في نهاية المطاف ـ التغير إلى عوامل بيئية وسكانية واقتصادية وسياسية ودينية ، بل أدخل كذلك وجود الكتاب أو غيابه ، ووجود أدب تقليدي وعوامل خرى أظن أنه عدها هامشية بالنسبة للعوامل الأولى[٣٦] .

ويشير المؤلف إلى قضية مهمة في علم اجتماع اللغة ، أهملتها العلوم اللغوية ، وبخاصة المدارس البنيوية ، حين تغاضت عن البحث في حقيقة النظام الداخلي وتطوره . وذهب إلى أنه يحتمل أن تكون الآراء القوية حول اللغة ، التي تلتزم بها مجموعات اجتماعية مختلفة أو طبقات ما ، تفرض تأثيرا على التطور « الداخلي » للغة .

ومضى المؤلف في إظهار ذلك التأثير من منظوره الاجتماعي ، حيث يقول : ومما يلاحظ ، إلى جانب الخصائص الداخلية للبناءات الاجتماعية (في الاعتبار الداخلي للغة linguistique interne) عدد لا بأس به من المتغيرات الاجتماعية ـ ثقافية في تجمعات مختلفة تنسق استخدام وظائف اللغة . ومن بينها درجة سيطرة أحادية وثنائية أو تعددية اللغات داخل الجماعة اللغوية . وهنالك متغير لصيق ، ولكنه ليس متشابها تماما ، هو التوزيع الاجتماعي للقدرة على إجادة اللغة الفصحى إضافة إلى لهجة أو لهجات داخل المجتمع . وترتبط هذه المتغيرات بصورة مباشرة ، وغير مباشرة بالعوامل الاجتماعية (مثل العامل الاقتصادي والسياسي) والثقافية (وبالذات العامل الديني والإيديولوجي) في التأثير على استخدام اللغة والوظائف اللغوية ، بالإضافة إلى نماذج تصنيف الجماعات اللغوية[٣٧] .

بيد أن المؤلف مايزال غير راض عن نماذج المقارنة والربط المستخدمة في الوقت الحاضر في فهم العلاقة بين التغير اللغوي وتحليله من جهة ، والتغير

الاجتماعي ـ الثقافي ، بمفهومه العام من جهة ثانية . ويخلص إلى أن تلك النماذج ماتزال بحاجة إلى تطوير ، وأن القضية ذاتها ماتزال بحاجة إلى نظر جاد ، ويرى أن في آراء أنطوان ميه عن التغيير الدلالي قنوات جديدة للبحوث المستقبلية . وهو يطمح إلى إعادة تقديم النظام اللغوي الداخلي في إطار تفسير نظري لديناميكية التغير . كما أن الاتجاه الاتصالي وما اقترحه من مقولات ونماذج يؤذن بإعادة طرح بعض قضايا علم اجتماع اللغة في إطار نظرية الاتصال بوجه عام ؛ فنجد إشارة إلى ضرورة تتبع العلاقة المتبادلة بين المستودعات اللغوية التي تقررها السيرة الاجتماعية للمتلكم ، والسياق المؤسس للتفاعل الاتصالي والحالات المحددة للحديث والاستماع المعرف مسبقا بقواعد ذات معان ثقافية في استخدام اللغة أنماطا مركبة .

وتتناثر إشارات عدة ، أظن أنه في طرحه الموجز هذا لم يقصد بها غير التذكرة بأنها تندرج ضمن القضية التي يعالجها ، منها : الإشارات إلى صهر اللهجات في اللغة المعيارية (الفصحى) ، وإلى ربط التغير الاجتماعي بأنظمة الطبقة الاجتماعية ، وإلى العلاقة بين التغير في العمليات الاتصالية ومستوى التغير الاجتماعي واتجاهه ، وإلى إمكان تفسير التغيرات الصوتية باستخدام متغيرات الطبقة . ونجده يولي « نظرية التقليد » لجون فيشر أهمية كبيرة ، وهي تختص بعملية التغير اللغوي ومرحلتيه[٣٨] . ولا أرى فيها اختلافا عما ذكره عدد كبير من اللغويين في هذا الموضوع ، وصاغه أولمان صياغة واضحة في إشارة سبق ذكرها .

أما المسألة الثانية في المنظور الدياكروني ، وهي اللغة والسيرة الاجتماعية ، فتدور حول جانبين يرى أنه لا يمكن الفصل بينهما ؛ وهما :

١ ـ تعلم اللغة داخل البناء الاجتماعي عن طريق توسطها .

٢ ـ استنباط الواقع الاجتماعي عن طريق اللغة .

فكلاهما مهم للتكوين الاجتماعي للوعي والتشكيل الاجتماعي لبناء الشخصية . ويذهب المؤلف في إطار معالجة الجانب الأول (التنشئة اللغوية أو اكتساب اللغة) إلى أن الطفل لا يكتسب اللغة ، بل يكتسب لغة معينة ؛ رموزا لغوية معينة ذات صفة طبقية ما ، تكون في البداية صيغا مختلفة ، ثم تكون لاحقا صورة معترفا بها اجتماعيا من لغة الكبار ، في تسلسل بيولوجي ونفسي مسبق ، يوازي مستويات معينة في البناء اللغوي .

وإضافة إلى ذلك لا تنتقل اللغة والذخيرة اللغوية بواسطة البناء الاجتماعي في صورة تجريدية ، ولكنها تكتسب في داخل بناءات اجتماعية معينة ذات أنظمة قَرَابية مختلفة ، وفئات عمرية وأنظمة تعليمية تخصصية . ويحتمل أن تحدث هذه البناءات داخل المجتمع ، وأن تحدد في طبقات اجتماعية معينة . (فهم) يقررون ويوجهون اكتساب اللغة ، أو على الأقل تقديم إطار داخله تُكتسب اللغة . وإضافة إلى اكتساب اللغة يتعلم الطفل أيضا القيم المقررة ثقافيا أو عرفيا للاستخدام اللغوي ، مثل قواعد الحديث الرسمية والعضوية ، والأنواع الأسلوبية المختلفة ، والعبارات المؤدبة ، وصيغ التخاطب من الأمثال والكلمات الممنوعة . . . . إلخ .(٣٩)

وليس في ذلك جديد مخالف لما تطرحه الاتجاهات الاجتماعية المختلفة حول عملية اكتساب اللغة ومراحلها . وقد أشرنا إلى الاتجاه الذي ربط بين هذه العملية والحوافز التعاملية والحوافز التنفيسية بشيء من التفصيل ، وأوضحنا أن الأولى نفعية تتم للحصول على شيء ما ، والثانية غير نفعية ، تتم لذاتها ، أو هي نوع من اللعب الاجتماعي ، أو ما أسماه مالينوفسكي في وصفه للمجتمعات البدائية (Phatic communication) ، وبهما معا يتحقق الاتصال . وإن ملاحظة الطفل ، ومراعاة الاستعمال اليومي للغة في المجتمع ، لتوضح أن الدافعين : التعاملي والتنفيسي ، توأمان يتم بهما تطور اللغة عند الطفل ، ويظلان الوظيفتين الجوهريتين للغة في المجتمع .(٤٠)

ويقرر المؤلف هنا أنه لا يتم تعلم اللغة جملة واحدة ، بل يتم ذلك في حلقات متصلة . وكذلك ثمة إجماع على أن اللغة تحتل وظيفة مركزية في عمليات التنشئة .

ويرى المؤلف أن استيطان الواقع الاجتماعي عن طريق اللغة (وهي المسألة الثانية) يعني الاكتساب الذاتي واستيعاب التصنيفات والمخططات التفسيرية لوحدات المكان والزمان والسببية ودوافع العلاقات والبناءات ذات الصلة ووصفات السلوك وسلمه القيمي فيما بعد من المسلمات وما يعد اتكاليا في مجتمع ما . و « يصفي » كل ذلك ، وتتوسطه اللغة أو ـ بعبارة أدق ـ عن طريق المجالات الدلالية والبناءات الأسلوبية(٤١) .

ويبدو أنه أدرك غموض ذلك التفسير فأضاف أن تحقق التصفية لا يكون إلا من خلال تشكيلات معينة من اللغة ، مثل الرموز المحكومة طبقيا عبر ذخائر

لغوية مختلفة ، وعبر قواعد استخدام اللغة . وقد مهد للانتقال إلى المنظور الثاني ، وإن رأى ضرورة التنبيه إلى أن القضية ماتزال مطروحة ؛ فماتزال الحاجة ملحة إلى تحليل العلاقة المركبة بين اللغة والثقافة والبناء الاجتماعي (المثلث المشهور) بصورة منتظمة وديناميكية من منظور زمني . ويرى أن التفرقة الواضحة بين التحليل الدياكروني والتحليل السنكروني قد لا تكون ممكنة .

وفي إطار المنظور السنكروني يطرح مسألتين أيضا ؛ الأولى : العلاقة الشاملة المتبادلة للبناءات ؛ والثانية : الفعل الخطابي والحالة الاجتماعية .

وفي تحديد المؤلف الاعتماد المتبادل لعناصر مثلثه ، يذهب إلى أنه على مستوى التحليل للبناء الاجتماعي الشامل ينتقل الاهتمام إلى الاعتماد المتبادل للوظائف اللغوية والثقافية والاجتماعية والبنائية في مجتمع ما وفي حقبة زمنية ما ، ويرى أنه من الصعب تمثل دراسة قضية الاعتماد المتبادل للغة والثقافة والبناء الاجتماعي دون منهج مقارن يشمل البناءات الشاملة ، كما أنه يلاحظ أن معظم الدراسات تحصر نفسها في دراسة العلاقة المتبادلة اللغوية والثقافية وتهمل المتغيرات الاجتماعية البنائية ، باستثناء أعمال جون فيشر مثلا ، ومنها محاولة اجتماعية ممتعة في تتبع فروق أسلوبية معينة في لغتين . وعلى الرغم من تحديده لمنهج الدراسة ، فإنه يقرر أن المقارنات الشاملة متداخلة وصعبة نظريا ومنهجيا ، وحينما تطبق على مجتمعات (تاريخية) مركبة[٤٢] .

ويطرح المؤلف بعد ذلك عدة أسئلة ، يرى أنها تمثل مشكلات منهجية ، تواجه من يحاول إيجاد إجابات عنها ، كما أن بعضها قد عولج بوسائل منهجية غير مناسبة ، أهمها ما يتصل بالعلاقة بين النزوع إلى الخصوصية والتغيرات اللغوية ، أو كما يطلق عليه الآن مصطلح الخصخصة أو التخصيص[٤٣] ، وهل تقود إلى تفرقة دالة غير عادية فى العواطف أو الرغبة الجنسية . . . إلخ ، وهل تؤدي الى انتشار استخدام الذخائر اللغوية المقررة اجتماعيا لمعظم الأدوار الاجتماعية ؟ . . . إلى آخر تلك الأسئلة التي لم يرض عما قدم من إجابات عنها من خلال النماذج المستخدمة حاليا في التحليل . ومن ثم فإنه يتطلع إلى تطوير نماذج تسمح بمقارنة (مقارنات) شاملة للتغير اللغوي وأشكاله وعلاقتها بالبناءات الاجتماعية والأنساق الثقافية . ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تلك النماذج المتطورة المتلائمة . وهنا تبرز ضرورة تكامل المنظورين الدياكروني

والسنكروني . ويظل الأساس اللغوي معيارا موضوعيا للفهم ، ويتبين ذلك من قوله : وتبرز العلاقة الوظيفية المتبادلة للمؤسسات والأدوار والطبقات الاجتماعية مع الأساليب اللغوية والذخائر اللغوية على أنها ظواهر اجتماعية صريحة في شكل نسيج أو أنسجة محسوسة للفعل الاجتماعي والاتصال . وعلى مدى الأجيال تنتج هذه العمليات تغيرات بنائية يمكن أن تفهم على الأساس المؤسساتي واللغوي(٤٤) .

ونتجاوز هنا ما طرحه المؤلف من أقوال مبهمة غير مفهومة ـ في رأيي ـ حول المقررات البيئية للاتصال ، والمقررات المؤسساتية للاتصال ، على الرغم من خطورة نظرية الاتصال ، وجدة ما طرحته من أفكار ، غيرت مسار البحث اللغوي بوجه عام ، وردت مفاهيم الفعل والسياق والإنجاز والقصد والاستعمال والحافز والتفاعل ، وغيرها من المفاهيم التي أثرت على البحث اللغوي ووصلته بالمعارف والمعلومات والأفكار التي دفعته إلى الخروج من الدائرة الضيقة التي أراد بعض الباحثين ـ بوعي أو بغير وعي ـ أن يحبسوه فيها .

ولم يعد للفصل بين اللغة والفكر أو اللغة والاستعمال قيمة . يقول فيتجنشتاين : لا وجود للفكر في جهة واللغة في جهة أخرى متفرقين ، بل يتوالد أحدهما من الآخر . ولا وجود كذلك للغة خاصة بالفرد « لغة خاصة » تترجم فيما بعد إلى لغة عموم ؛ لأن اللغة ، تركيبيا ، عمومية ، فالتكلم يعني اتباع قواعد ، ولا يمكن لاتباع قاعدة أن يتم إلا كنشاط عمومي ، مراقب من خلال ممارسة التواصل(٤٥) .

ولا يتسع المقام للخوض فى ثمار نظرية الاتصال ، التي بدت غائمة في معالجة لوكمان . ولذا أتوقف عند بعض المفاهيم ، مثل العلاقة بين البناء الدلالي ونظام القرابة أو البناء الاجتماعي ، والفروق اللغوية وأساليب الخطابة ، والأساليب اللغوية والظواهر الاجتماعية والثقافية والدينية وغيرها ، وكذلك ملاحظات المؤلف المهمة حول طبيعة الأساليب اللغوية أو الرموز وارتباطها بالطبقات الاجتماعية ، ومنها قوله : وإذا تذكرنا الاحتكار التام الذي تمارسه الأسرة على عملية التنشئة الأولية ، فإن لهذه الحقيقة تبعات مباشرة ليس فقط على المدى و « المحتوى » ، ولكن أيضا على ثبات صلة الأساليب اللغوية بالطبقات الاجتماعية . وتأثر ، بصورة مباشرة ، نموُّ الأساليب اللغوية واستخدامها ،

المرتبطة بالطبقات الاجتماعية ، مثلا الرموز الطبقية ، بالدوافع الواعية إلى حد ما ، مثل الاهتمام بصيانة حركية الحمّال (كذا) وانتقال الوجاهة والمكانة العائلية التي قد تقوي التركيز على سمات تفصيلية للهوية ، من الصعب « تقليدها » ، وتنحى الأساليب اللغوية ذات هذا الأصل إلى أن تعتمد على درجة كبيرة على العصبية الاجتماعية(٤٦)

ورأى المؤلف أيضا أنه يمكن أن يعبر عن الفروق اللغوية بصور مختلفة ، ولاحظ أن الأساليب اللغوية والرموز ليست فقط أنواعا للفروق اللغوية المرتبطة بالطبقات الاجتماعية ، وانتهى إلى صعوبة هذا الموضوع الذي تتوزع الملاحظات حوله في دراسات مختلفة . غير أنه قد اقترح ـ في إطار العلاقة بين الأساليب اللغوية والطبقات الاجتماعية ـ أن يفرق بين ثلاثة أنواع من قواعد الاستخدام اللغوي . يقول : يجب أن يلاحظ أن الأساليب اللغوية المرتبطة بالطبقات الاجتماعية هي أيضا موضوع مركب معقد من قواعد استخدام اللغة . ويمكننا أن نفرق بين ثلاثة أنواع من القواعد : الأولى ، يحتمل أن يكون استخدام الأساليب اللغوية المرتبطة بالطبقات ؛ تتبع ببساطة (نموذج مرتبط) بالطبقات ، أي أن الطبقة (أ) مثلا تستخدم أسلوب (١) والطبقة (ب) تستخدم أسلوب (٢) . . . والثانية ؛ احتمال أن استخدام الأساليب اللغوية تقرره المكانة الاجتماعية للشخص المخاطب ؛ أي أن أسلوبا معينا يستخدم عند الحديث مع عضو ما في طبقة ما ، وأن أسلوبا آخر يستخدم لشخص ينتمي لطبقة أخرى . . . إلخ .

والثالثة ، وقد يتحدد الأسلوب اللغوي على أساس « مكانة » الموضوع الذي يناقش ، أي أنه ليس حتميا أن يتكلم عن عضو طبقة ما ، بل أيضا ملكياتهم أو سلوكهم أو أجزاء من بدنهم أو ما شابه ذلك ، يستخدم أسلوبا ما يختلف بالطبع عن ذلك المستخدم من عضو في طبقة أخرى . . . إلخ(٤٧) .

وقد ناقشنا تلك المفاهيم بصورة موسعة في إطار تصورات مختلفة لنظرية النص من منظور تداولي ـ دلالي ، تناول الحدث الاتصالي ومنتج النص وتلقيه ، وعمليتي الانتاج والتلقي ، والقوة الإنجازية ، ومواقف الاتصال وسياقاتها ومقاماتها ، وأثر الاتصال ومقاصده ، وغير ذلك . وأشرنا إلى تداخل عناصر مختلفة من علم اللغة وعلم الاجتماع وعلم النفس المعرفي ونظرية

المعلومات والذكاء الصناعي وغيرها في محاولة الوصول إلى نظرية كلية تضم عناصر أساسية يمكن ملاحظتها ليس في لغة بعينها ، بل في لغات عدة[٤٨] .

وأشار المؤلف كذلك إلى تجاهل اللغويات لوقت طويل قضية التوزيع اللغوي ، وتطرق كذلك إلى العلاقة بين الفكر والرموز اللغوية والطبقة الاجتماعية ، وإلى صيغ الحتمية الاجتماعية ، ودور المجتمع في تحديد الأساليب والذخائر اللغوية ، واختلاف درجة الحرية في اختيار الأسلوب الخطابي من مجتمع إلى آخر . ويعود ثانية إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين اللغة والفرد والمجتمع ؛ يقول : ويجب أن يلاحظ ـ مع ذلك ـ أن اللغة كظاهرة اجتماعية عامة هي أيضا تعتبر شبه نظام مثالي « بتسامي » المؤسسات والطبقات الاجتماعية . وتكتسب اللغة عن طريق « مصفاة » البناء الاجتماعي ، ويقرر المجتمع استخدام اللغة في الحالات الاجتماعية . ولكن كما أنها تكتسب وتستبطن ، تصبح اللغة ملكية ذاتية ، أي أنها شبه مستقلة فوق الجمعيات الاجتماعية كافة ، واللغة باعتبارها نظاما شبه مثالي ، تعتبر واحدة من أكثر الظواهر الاجتماعية عمومية ، لكنها أيضا أكثر الظواهر قربا ومباشرة[٤٩] .

والحق أن هذه التصورات لم تخرج عن تصورات دوركايم ومييه ، وما تبناه بعد ذلك كثير من علماء المدارس اللغوية في جنيف وبراغ وباريس فيما بعد ، وكانت صياغات دي سوسير لها أكثر الصياغات وضوحا وتأثيرا . ألم تكن نظرة دي سوسير إلى التغير اللغوي بأنه فردي ، أي أنه في حقيقة الأمر حدث فردي يبدأ من الفرد ثم يصبح ظاهرة اجتماعية ، بمعنى أنه ينتقل من خصوصية الفرد (وهو المجال الذي قدمته الدراسات الأسلوبية على غيره) إلى الاتفاق الجمعي أو إلى النظام (وهو المجال الذي تتحرك في إطاره الدراسات اللغوية) .

يضاف إلى ذلك أنه وليد المصادفة ؛ أي أنه لا يحدث في إطار قوانين نظامية . وهذا يعني أن كل التغييرات اللغوية تحدث بإدراك مجموعة من الأفراد لمثل هذه التغييرات ، وتصبح بعد ذلك من مجموع النظام اللغوي . ولا يتسع المقام للثنائيات الأخرى التي لم يكتب لها ـ كما هو معروف ـ أن تحدث الأثر الفعلي إلا بعد فترة طويلة من طرحها ، وكانت تتمثل الثنائية الأولى في التعارض بين كل المؤسسات الاجتماعية والسيميولوجيا ؛ إذ تعتبر السيميولوجيا نفسها سلسلة من المؤسسات الاجتماعية أيضا ؛ فهي تشكل مجموع أنظمة الإشارات الناتج عن

القدرة العامة على الاتصال . وتبدو الأصالة هنا في التركيز على ما هو مشترك بين كل هذه المؤسسات الاجتماعية ، كما هو الحال لدى دوركايم ، وكذلك التركيز على ما هو خاص بأنظمة الإشارات في الوقت نفسه . وهو موقف فريد في سوسيولوجيا اللغة في ذلك الوقت(٥٠) .

ونتوقف كذلك عند العلاقة بين الفرد والإبداع اللغوي . ومذهب المؤلف أن هناك مثالا مهما حول الاختلاف الأسلوبي « للفرد » في صيغ مختلفة للإبداع اللغوي تخدم الفرد ليعبر عن جوانب التجربة المهمة له بصورة أبعد من الأسلوب الفصيح الموجود لديه . ويلعب مثل هذا الإبداع بالأشياء التي بها فروقات بين ما هو رفيع وغير ذي بال ، وما هو مقدس وديني ، وما هو مضحك وجاد ، دورا مهما ، ويبرز مثل هذا الإبداع اللغوي من هذا النوع من خلفية التركيبات الثقافية العامة للمعاني التي تخلق نموذجا مختلفا عن سواها في ثقافة ما أو بين الثقافات . وذلك فيما يعد عموما جاداً أو هزلياً ومقدساً أو دنيوياً . . . . . إلخ .

ويجب أن يكون واضحاً أن هذا لا يعني أن الجوانب « الفردية » من الأسلوب ليست مرتبطة بالموانع التي يعرضها البناء الاجتماعي والنظام الطبقي(٥١) .

ولا شك أن الإبداع اللغوي يرتكز على أسس متباينة ، بعضها يرجع إلى عوامل داخلية ، تتصل بالفرد ، أو مكونات الكفاءة القادرة على تكوين أشكال مختلفة من الخروج أو الانحراف عن القوانين العامة التي تفرضها الجماعة ، وبعضها يرجع إلى عوامل خارجية تتصل بالمجتمع ، أو العقل الجماعي ، أو مجموع الأبنية والأنماط والمعارف والمعلومات التي يوفرها المجتمع ، ويقدمها في صورة قواعد وانتظامات مكثفة يرتكز عليها الفرد ، وتشكل في الوقت ذاته علاقة تفاعل مستمر وصراع حاد ، يتباين الأفراد في درجات الاصطدام به ، وفي ألوان الخروج منه إلى أنساق لغوية وفكرية وثقافية غير مألوفة ، تحدث تغيرات ، بل نقلات وتحولات في حركة نمو المجتمع وتطوره . ويعني هذا اختلاف الأفراد ، بل اختلاف المجتمعات في علاقتها بالإبداع .

وقد مس المؤلف تلك القضية مسا طفيفا ، لا يجيز لنا التوسع فيها ، فكانت إشارتنا لذلك محدودة ، يحكمها ما طرحه . ويهمنا هنا ما انتهى إليه من أثر

التركيبات الثقافية المشتركة للمعنى ، ومعوقات البناء الاجتماعي ونظمه الفكرية المُعَرَّفةِ اجتماعيا ، كلها مجتمعة ، تنتج القواعد البلاغية والتقاليد الثقافية للفصحى و « أساليب النكات » ، وأنماط إلقاء الأمثال والأساطير والمبررات القضائية والدينية وما شابه ذلك .

وتتطور على الاقل في بعض أنواع المجتمعات القوانين الجمالية التي تعمل معوقات جلية واضحة بالتفصيل على أساليب استخدام اللغة . ويمكن ملاحظة ذلك ببساطة ـ في الحضارات المتعلمة التي طورت تقاليد صوتية ونظريات للصيغ الجمالية(٥٢) .

وهو بهذا يحاول أن يحدد القواعد العامة المشتركة ، الحاكمة لكيفية الاستخدام ، وإن كان ذلك بصورة غامضة لا تتعارض مع نهجه في فلسفة القضايا والأفكار المطروحة من قبل في أعمال باحثين آخرين في وضوح . واختتم المؤلف المسألة الأولى في المنظور السنكروني التي وجدت مكانا أرحب من الثانية بلا مبرر واضح ـ على الأقل من وجهة نظري ـ بقوله : ويظهر أنه من الممكن أن نؤكد أن كل الثقافات وكل اللغات ، بغض النظر عن جمود قوانينها الجمالية في بعض الجوانب ، تحتفظ بعناصر حرة نسبيا في الأسلوب » و « الإبداع » في مجالات أخرى ، وتختلف بالطبع درجة « الإبداع » من مجتمع لآخر ، ومن مجال لآخر(٥٣) .

وفي خلال المنظور السنكروني أيضا يعالج مسألة أخرى ، هي العلاقة بين الفعل الخطابي والحالة الاجتماعية ، ويرى أنه تتشكل الصيغة المحددة للفعل الخطابي سواء أكان أمرا أو توجيها أو سؤالا أو نقل معلومات . . إلخ بعلاقته بالجوانب المرتبطة بالحالة من الواقع الاجتماعي . وقد يتقرر الأخير بالنظام القرابي أو السن والمجموعة الجنسية أو المؤسسات الاقتصادية أو المؤسسات السياسية أو النظام الطبقي .

كذلك تظهر بجلاء عوامل الصلة الاجتماعية للحالة والعوامل البنائية والثقافية في الاستخدام الدلالي والبلاغي والصرفي والصوتي الاختياري ، وكذلك في « ما فوق اللغة » من مركبات في اختيار صيغ التخاطب والجمل المؤدية وصيغ التأدب واستخدام الضمائر والاتيكيت العام ، وكذلك عملية اختيار صيغة التعجب وتجنب استخدام كلمات معينة(٥٤) .

ولا شك أنه يدخل بإثارة موضوع من موضوعات التواصل أو الخطاب إلى النظرية التي عادت إلى مركز الاهتمام في علوم عدة بصورة موسعة ، ولكنه ينظر إليها من بعد آخر ، عد فيه الفعل الخطابي عملية اجتماعية داخل حالة ديناميكية .

وعليه يكون أكثر التصاقا بالوضع الاجتماعي ومندمجا في التفاعل الاجتماعي . وعلى الرغم من تشابه التساؤلات التي يطرحها هنا مع نظيراتها في علوم أخرى ، فإنه ينطلق من محور « المجتمع » . ومن تلك التساؤلات التي طرحها في عملية الخطاب ، كم المعلومات ونوعها التي لم يقصد المتكلم إلى توصيلها ويستطيع المستمع أن يعيها من مجمل الفعل الخطابي لحديثه ، وكذلك كم العمليات التي تحدث ونوعها وإلى أي مدى دقيق يمكن استيعاب الفروقات عن المخاطب أو اختلافاته الأسلوبية اللغوية ، وأي نتائج يصل إليها عن شخصية زميله أو طباعه أو . . . إلخ ، وإلى مدى (تصدق) أو (تكذب) هذه النتائج ، وكيف ستؤثر على السلوك الاجتماعي ، وإلى أي مدى يمكن أن تطوع الأجزاء « اللغوية » و « فوق اللغوية » للفعل الخطابي بوعي وبصيره[٥٥] .

وهكذا عادت العناصر غير اللغوية لتحتل مكانا بارزا في التحليل بعد إهمال أو تهميش لها ، ووجدت لدى العلماء صدى طيبا ، فتباروا في تشقيقها وتفريعها ، إلى الحد الذي فقدت معه القدرة على إيجاد عناصر مشتركة بينها ، بل نجدها أحيانا لدى بعضهم تحجب العناصر اللغوية أو تقلل من قيمتها .

ويختم المؤلف مقالته بتحديد الوظائف الاجتماعية للغة ، ويبدأ بما أطلق عليه الوظيفة السيميولوجية (الدلالية) الأساسية ، ثم الوظائف الثانوية ، مقتصرا على وظيفتين ؛ سمّى الأولى وظيفة ، إشارية والثانية وظيفة فاتية . .

وبالنسبة للوظيفة الأساسية (الوظيفة السيميولوجية الدلالية) فقد تابع أفكار علماء الاجتماع السابقين وبخاصة دوركايم وعلماء اللغة الذين تأثروا به وبخاصة دي سوسير . وفي إطار المقولة الكبرى « اللغة ظاهرة أو واقعة اجتماعية » يطرح تصوره لهذه الوظيفة ، وهو تصور لم يضف - في رأيي - كثيرا إلى تصورات سابقيه . يقول : اللغة نظام إشاري ؛ وهذا يقرر وظيفتها الأساسية . ويعد النظام اللغوي الإشاري بناء « وسيطا » . وتعرف عناصره المكونة ، أي الإشارات ، بواسطة العلاقة بين الصيغ اللغوية (أي أنماط

التجربة المتكونة ذاتيا في العلميات الحسية داخل الجهاز الصوتي ، وأنماط التجارب كافة في أنواع الأشكال الحسية كافة ، وكذلك الصيغ الأخرى لعمليات الوعي ، مثل التذكر والروايات والتجريدات وما شابه) . وتتلمس هذه العلاقة بصورة متداخلة ذاتيا . والإشارات ، وبالطبع الأنظمة الإشارية ، ظواهر اجتماعية ، ويحتمل أن تسمى العلاقة بين الصيغة اللغوية ونموذج التجربة للمغزي . . . ما عكس المعاني العرفية للإشارات التي لا تحتاج أن تؤسس بصورة ذاتية . أما الحدود الدقيقة للمغزى ، بمعنى أبعادها الدلالية ، فتعرف بعلاقة الإشارات بعضها مع بعض في « المجالات » . . الدلالية ، وبواسطة موضعها في النظام الإشاري[٥٦] .

ويشير كذلك إلى أن للبناءات أبعادا فكرية ووجدانية وبراجماتية ، كما يشير إلى المجالات التي تجعل من اللغة وحدة بنائية ؛ وهي مجال التجربة الحسية ، ومجال الواقع ؛ الاجتماعي ، ومجال رمز الواقع ويشير كذلك إلى الأهمية القصوى للوظيفة السميولوجية للغة في توسيع الوأقع الاجتماعي ، أو بعبارة أخرى كيف أنها شرط أساسي للنظام الاجتماعي الإنساني . وهو يمهد لانتقاله إلى الوظائف الثانوية بتحديد موقعها في النظام الإشاري فيقول : اللغة نظام شبه مثالي للمعاني ؛ وهي أيضا أهم وسيط اجتماعي للمعرفة ، وتحقق إمكاناتها في أفعال الخطاب . بعبارة أخرى اللغة ليست فقط نظاما إشاريا ، لكنها أيضا صيغة أساسية للمعرفة ، ونظام للفعل . واللغة ، ككل صيغ المعرفة ، موزعة اجتماعيا . ويقرر الواقع الاجتماعي فرص الوصول إلى اللغة . وتبدأ الوظائف الأولية للغة في مكانتها الرئيسة كنظام إشاري ، وتشق وظائفها الثانوية من خصائصها كصيغة معرفة وكنظام فعل[٥٧] .

والحق أني لم أفهم تلك المقابلة بين الوظيفتين الثانويتين إلا من خلال الاستعاضة عن المصطلحين بمصطلحين آخرين يمثلان المعادلة الشائعة في النظام اللغوي . فما دلالة المقابلة بين الوظيفة الإشارية والوظيفة الفاتية ؟ فإذا قلنا إن الأولى تتصل بأن الدافع إلى الاتصال هو تقديم معلومة أو تحقيق غرض ما ، فيمكن أن تصير « إخبارية » ، وتقابل ما أطلق عليه الوظيفة التعاملية فيما سبق ، وهي وظيفة أساسية وليست هامشية ـ كما يحاول المؤلف أن يؤكد لنا ذلك . وإذا قلنا إن الثانية تتصل بأن الدافع إلى الاتصال ليست له غاية في

الحقيقة ، أولا يراد من ورائه نفع أو ضرر ، وإنما يتم لذاته ، ويرجع المصطلح إلى مالينوفسكي ، حيث عد هذا النوع من الاتصال نوعا من اللعب الاجتماعي ، ونقل مصطلحه communication phatic بطرق مختلفة ، فقيل الاتصال الارتباطي أو الاتصال الانتباهي أو تبادل المجاملة أو تبادل المشاعر .... إلخ ، وهي وظيفة أساسية أيضا من وظائف اللغة ، تقابل ما أطلق عليه فيما سبق الوظيفة التنفيسية ؛ وهي ليست هامشية أيضا كما ذهب المؤلف . فهي ـ لدى مالينوفسكي ـ توظف رسائل لإثارة انتباه المخاطب أو التأكد من استمرار انتباهه . هي أساسية إذن لاستمرار عملية التخاطب ، بل إن جاكبسون يراها الوظيفة الوحيدة التي تشترك فيها الطيور الناطقة مع الكائنات الإنسانية . وهي أيضا الوظيفة اللفظية التي يكتسبها الأطفال . إن النزوع إلى التواصل عند الأطفال يسبق إصدار الرسائل الحاملة للأخبار(٥٨) .

ويلاحظ أن المؤلف يناقض نفسه حين يعدها في العنوان ثانوية ، ثم حين ينتقل إلى المعالجة فلا يفرق بينها وبين الوظيفة الأساسية . يقول موضحا ما يقصده من الوظيفة الإشارية : الوظيفة الاجتماعية الأساسية للغة هي إعطاء المتحدث القدرة على إضفاء الموضوعية على مقاصده الاتصالية في خطاب ما ، من (الترتيب) إلى الحديث العملي ، وأن تمكن المستمع من أن يفهم تلك المقاصد في أفعال تفسيرية مماثلة . لكن بالضرورة يشمل كل حديث تجليات عمليات ذاتية لم يقصد المتحدث أن يظهرها .... (٥٩)

وأحيل القاريء إلى إكمال قراءة الاقتباس في الأصل أو الترجمة ، لعله يصل إلى ما أراد المؤلف . وأما الوظيفة الثانية فيرى أنها تشتق على الأقل جزئيا من الوظيفة الإشارية ، فتساعد عمليات تحقيق اللغة في أفعال خطابية إلى تصنيف المتحدث كمثل فئة اجتماعية تحترم أو تحب أو تحتقر . ويؤدي هذا التصنيف تلقائيا إلى تأسيس هوية أو ذات أو وحدة ، وكذلك إلى نقائضها ، مثل الكره والبغض والاختلاف بين المجموعات(٦٠) .

وفي هذا خلط واضح بين الوظيفتين الانتباهية والانفعالية ، يضاف إلى غموض التقسيمات التي صنعها المؤلف لتحديد وظائف اللغة . وينتهي المؤلف من تلك المعالجة إلى نتيجة واضحة إلى حد ما وهي : أن الوظيفة السيميولوجية للغة ، ووظائفها الثانوية ، تعد في علاقة ديناميكية خلال تقاطع العمليات

التاريخية والوجدانية . فاللغة كنظام إشاري شبه مثالي ينتج ويصان ويعدل في علاقة تبادلية ذاتية محددة بالنشاطات الإنسانية .

أخيرا ربما وقفت في تحديد الخطوط الرئيسة التي شكلت منها بنية المقالة ، وألقيت الضوء على الإضافات التي قدمها المؤلف في هذا الموضوع وكانت الاقتباسات معينة إلى حد ما في بيان ذلك ، كما أن المقارنات التي عقدتها كانت لإزالة الغموض في معالجة المؤلف قدر الطاقة ، على الرغم من أن المؤلف قد اختار لغة صعبة ومنهجا فلسفيا لطرح أفكاره ، وكثيرا ما لجأ إلى الربط بين اتجاهات متناقضة ، دفعت إلى مزيد من الغموض . وقد حاولت الوقوف عند بعض التصورات المطروحة وردها إلى الأصول المأخوذة منها ، لاستخلاص الهدف من وراء استخدام هذه الوسيلة . ومن ثم كان النهج الذي اتبعته في هذا التحليل لا يقوم على تتبع المترجم ، بل المؤلف ذاته ، ووضع ما تبناه من أفكار وتصورات ، وما انتهى إليه من نتائج ، في موضعه المناسب من البحث اللغوي ـ الاجتماعي .

* * *

مراجع التحليل والنقد :

١ ـ جورج مونان ، علم اللغة في القرن العشرين ، ترجمة د . نجيب غزاوي ، دمشق ١٩٨٢م .
٢ ـ رومان ياكسبون : قضايا الشعرية ، ترجمة محمد الولي ومبارك حنون ، دار توبقال للنشر ، طـ أولى ١٩٨٨م .
٣ ـ ستيفن أولمان : دور الكلمة في اللغة ، ترجمة د . كمال محمد بشر ، مكتبة الشباب ١٩٨٨م .
٤ ـ د . سعيد حسن بحيري : علم لغة النص ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٩٣م .
٥ ـ د . صبري إبراهيم السيد : علم اللغة الاجتماعية ، مفهومه وقضاياه ، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٥م .
٦ ـ فرانسواز أرمينكو : المقاربة التداولية ، ترجمة د . سعيد علوش ، مركز الإنماء القومي ١٩٨٦م .
٧ ـ فردينان دي سوسير : دروس في الألسنية ، ترجمة : صالح الفرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة ، الدار العربية للكتاب ١٩٨٥م .
٨ ـ م.م. لويس : اللغة في المجتمع ، ترجمة د . تمام حسان ، ومراجعة د . ابراهيم انيس ، عيس الحلبي ١٩٥٩م .
٩ ـ د . محمود فهمي حجازي : البحث اللغوي ، مكتبة غريب ١٩٩٤م .
١٠ ـ د . محمود السعران : اللغة والمجتمع ، رأي ومنهج ، دار المعارف ، الاسكندرية ١٩٦٣م .
١١ ـ د . هدسون : علم اللغة الاجتماعي ، ترجمة د . محمود عياد ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٩٠م .

الهوامش

(١) د . هدسون : علم اللغة الاجتماعي ، ترجمة د . محمود عياد ، عالم الكتب ١٩٩٠ ، صـ ١٧ .
(٢) الكتاب السابق ، صـ ١٧ أيضا .
(٣) الكتاب السابق ، صـ ١٧ ، ١٨ ، وعلم اللغة الاجتماعي ، مفهومه وقضاياه ، د . صبري ابراهيم السيد ، الفصل الأول من ١١ : ٢١ ، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٥م .
(٤) هما من أهم الأسس التي قدمها دي سوسير إلى البحث اللغوي ، وبنى عليها نظريته في اللغة ، انظر في تفصيل الفرق بين المستويين : Synchronique, Diachronique في الترجمة التي قام بها صالح الفرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة ، لكتابه بعنوان : دروس في الألسنية العامة ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٥ من ص ١٣٦ ـ ١٥٣ .
(٥) علم اجتماع اللغة لتوماس لوكمان صـ ١٠،٩ .
لا أدري لماذا أحجم المترجم عن وضع قائمة بالمصطلحات التي استخدمها المؤلف ، والترجمة التي ارتضاها لها ، ففي مواضع كثيرة يصعب أن نتبين مرجع الخلط والغموض .
(٦) علم اجتماع اللغة ، صـ ١٢،١١ .
(٧) الخصائص ١ / ٢٣
أظن القاريء يدرك أنني لا أريد الخوض في نظرة العلماء العرب إلى اللغة ووظائفها ، فليس من شك في أن لذلك مقاما آخر .

(٨) علم اجتماع اللغة ، صـ ١١ .
(٩) لويس : اللغة في المجتمع ، صـ ٣١ .
(١٠) لوكمان : علم اجتماع اللغة ، صـ ١٢،١٣ .
(١١) لويس : اللغة في المجتمع صـ ١٨ .
(١٢) السابق ، ص ٢٣ .
ـ اظن أن القاريء يدرك أنه ليس في هذا الكلام دعوة إلى رفض محو الأمة ، واتخاذ موقف من الجهود التي تبذل للقضاء عليها ، ولكنها معالجة موضوعية لوظائف اللغة وصلتها بالمجتمع .
(١٣) علم اجتماع اللغة صـ ١٤ .
(١٤) السابق صـ ١٥ .
(١٥) السابق صـ ١٠٤ .
(١٦) السابق صـ ٢٠ .
أمل أن يراجع المترجم تعريبه للأسماء الواردة في المقالة ، فاظن أن ما بها من تحريف وتصحيف يشوه الجهد المبذول . وقد ذكرت هنا تصحيحا لبعض الأسماء على سبيل التمثيل لا الحصر .
(١٧) السابق ، صـ ٢٤،٢٥ .
(١٨) انظر : اللغة والمجتمع ، راي ومنهج للدكتور محمود السعران ، صـ ١١ .
لا يتسع المقام لعرض ومناقضة اوتويسبر سن لعالم المنطق (جفونز) حول تحديد وظائف اللغة في ثلاثة أغراض . ومن ثم أحيل إلى الكتاب السابق من ص ١٦ : ١٣ وكان للعالم الأنثروبولوجي مالينوفسكي فضل كبير في تغيير النظر إلى اللغة . قد وصل بعد دراسات جادة إلى ان وظيفة اللغة ليست أنها مجرد وسيلة للتفاهم او للتوصيل ، بل وظيفة اللغة هي انها حلقة في سلسلة النشاط الانساني المنتظم ؛ هي أنها جزء من السلوك الإنساني ، إنه ضرب من العمل وليست أداة عاكسة للفكر . (صـ١٧) .
(١٩) علم اجتماع اللغة ، صـ ٣١ .
يعرض هدسون في كتابه : علم اللغة الاجتماعي ، فرضية هورف ـ سابير عرضا منفصلا داخل مناقشة للعلاقة بين اللغة والكلام والفكر ، صـ١٦٢ وما بعدها .
(٢٠) السابق صـ٣٢،٣٣ .
(٢١) السابق صـ٣٤ .
(٢٢) في كتب اللغة الحديثة ، وبخاصة كتاب دي سوسير الذي سبق ذكره ، تفصيلات لا يتسع المقام لمناقشتها ، ومن ثم نحيل من أراد التوسع إليها ، في مواضع عدة .
(٢٣) اللغة في المجتمع ، صـ٢٦ ، ٣٢ ، ٣٣ .
(٢٤) علم اجتماع اللغة ، صـ٣٦ .
(٢٥) السابق الصفحة ذاتها .
(٢٦) ارجع الى الفصل الثالث (اللغة والثقافة والفكر) من كتاب هدسون : علم اللغة الاجتماع من ١٦٨ : ١١٨ .
(٢٧) علم اجتماع اللغة ، صـ٣٧،٣٨ .
(٢٨) السابق صـ٤٠ .
(٢٩) السابق ، صـ٤٣ .
(٣٠) السابق ، صـ٤ .
(٣١) السابق ، صـ٤٤د٤٥ .
(٣٢) السابق صـ٤٥ .
(٣٣) السابق ، صـ٤٧ .
(٣٤) ستيفن أولمان : دور الكلمة في اللغة ، صـ٧٠،١٧١ .
(٣٥) جورج مونان : علم اللغة في القرن العشرين ، ترجمة د . نجيب غزاوي ، صـ٤٠،٤١ .
(٣٦) علم اجتماع اللغة ، صـ٥١ وما بعدها .
(٣٧) السابق ، صـ٥٣ .
(٣٨) السابق ، صـ٥٦ .
(٣٩) السابق صـ٥٨ .

(٤٠) انظر تفصيل ذلك الكتاب : اللغة في المجتمع ، القسم الأول من ٣١:٩٦ .
(٤١) السابق صـ٥٨ .
(٤٢) السابق صـ٦٢ .
(٤٣) لم أستخدم عبارة المترجم ، إذ لم أدرك المغزى من ترجمته مصطلح Privatization إلى (تشخيص الفرد) . ولذا آثرت استخدام مصطلح وعبارة أكثر دقة .
(٤٤) السابق صـ٦٣ .
(٤٥) فرانسواز أرمينكو : المقاربة التداولية ، ترجمة د . سعيد علوش ، مركز الإنماء القومي ، ١٩٨٦ ، صـ ٢٢ .
(٤٦) علم اجتماع اللغة ، صـ٧٥ .
(٤٧) السابق صـ٧٦،٧٧ .
(٤٨) انظر في ذلك كتابي : علم لغة النص ، وبخاصة الجزء الخاص بنظرية النص من صـ٧٢:٨٤ .
(٤٩) السابق ، صـ٨٣ .
(٥٠) جورج مونان : علم اللغة في القرن العشرين ، صـ٤٩ يحاول المؤلف تأصيل كثير من أفكار دي سوسير ، وإظهار التغيرات الكبرى التي حدثت في مسارات البحث اللغوي نتيجة لها .
(٥١) علم اجتماع اللغة ، صـ٨٣،٨٤ .
(٥٢) السابق ، صـ٨٤،٨٥ .
(٥٣) السابق صـ٩٥ .
(٥٤) السابق ، صـ٨٧ .
(٥٥) السابق ، صـ٨٩،٩٠ .
(٥٦) السابق ، صـ٩١ .
(٥٧) السابق ، صـ٩٨ .
(٥٨) رومان ياكسبون : قضايا الشعرية ، ترجمة محمد الولي ومبارك حنون ، صـ٣٠،٣١ ومن المعروف أن ياكسبون قد حدد ست وظائف أساسية للتواصل اللفظي هي : الإنفعالية ، والإفهامية ، والمرجعية ، والشعرية ، والإنتباهية ، والميتالسانية . صـ٣٣ .
(٥٩) علم اجتماع اللغة ، صـ٩٨ .
(٦٠) السابق صـ١٠٠ .